الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير **ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير**

قسم: العلوم الاقتصادية **شعبة: علوم اقتصادية**

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

منجل نور الدين **بوجحيش خالدية**

ليت طيب

تحت عنوان:

دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -تيارت-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة بومدين فتيحة	**(أستاذة مساعدة قسم أ – جامعة ابن خلدون)**	**رئيسا**
الأستاذة بوجحيش خالدية	**(أستاذة محاضرة قسم ب – جامعة ابن خلدون)**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذة لعريفي عودة	**(أستاذة محاضرة قسم ب – جامعة ابن خلدون)**	**ممتحنا ومناقشا**

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفى حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

من روتني بحبها وسقتني بعطفها وحمتني بدعائها أدامك الله تاج فوق رأسي

إلى إخوتي قرة عيني الذين ساندوني بدعواتهم وتشجيعاتهم أدامكم الله لي

إلى الأصدقاء الذين جمعتنا أيام الجامعة كنا غرباء وأصبحنا أعز

الأصدقاء ستبقى ذكراكم محفورة بالأذهان

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل

ليت طيب

الإهداء

لك الحمد ربي حتى ترضى وكما ينبغي بجلالك والصلاة والسلام على محمد خير الأنام والرحمة المهداة.

إلى الذي أشعل شمعة دربي وأنارها بنصائحه وسهر على تعليمي، حفظه الله وأطال في عمره

"أبي الغالي"

إلى من أوصانا الرسول بها ثلاثا وحملتني في بطنها تسعا وغمرتني بحبها ودعواته دائما إلى من الجنة تحت أقدامها، حفظها الله ورعاها

"أمي الغالية"

إلى من أرى السعادة في أعينهم وأرتاح وأنا بينهم

" إخوتي "

إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى عائلتي الثانية التي جمعتني بهم روابط المحبة طيلة حياتي الجامعية

إلى كل من ساندني وشجعني

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم عقلي.

منجل نور الدين

شكر وتقدير

أخرجَ التِرمِذي فِي سُنَنِه بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّكْرِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ :أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُبَارَكِ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّه"

امتثالا لهذ التوجيه النبوي الكريم نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة بوجحيش خالدية على تفضلها بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمته لنا من توجيه وإرشاد لأجل اكتمال هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل وتقييمه.

ونشكر أيضا كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الاختصارات	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التحليل المالي وإجراءات منح القروض البنكية	
تمهيد	1
المبحث الأول: التحليل المالي مفاهيم أساسية	2
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته	2
المطلب الثاني: أهداف وأنواع التحليل المالي	5
المطلب الثالث: مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي	7
المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي واستعمالاته	8
المطلب الأول : أدوات التحليل المالي	8
المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي باستخدام النسب المالية	10
المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	12
المبحث الثالث: القروض البنكية وإجراءات منحها بالتحليل المالي	18
المطلب الأول: تعريف القروض وخصائصها	18
المطلب الثاني: معايير تصنيف القروض وأنواعها	19
المطلب الثالث: إجراءات منح القروض	21
خلاصة الفصل الأول	23

الفصل الثاني: دراسة حالة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت	
تمهيد	26
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	27
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	27
المطلب الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	28
المطلب الثالث: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	30
المبحث الثاني: ميدان الدراسة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تيارت–:	32
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية – تيارت–.	32
المطلب الثاني: التنظيم على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت–.	33
المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمنح القروض على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية–تيارت	37
المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت	39
المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض	39
المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف القرض	41
المطلب الثالث: اتخاذ القرار	52
خلاصة الفصل الثاني	53
الخاتمة	55-57
المصادر والمراجع	58-60
الملاحق	61-70

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع التحليل المالي	7
2-1	أنواع النسب المالية	12
3-1	التمثيل البياني لوضعيات الخزينة	16
4-1	إجراءات منح القرض وتحصيله	22
1-2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	34
2-2	الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية تيارت	36

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهم مؤشرات التوازن المالي	7
1-2	الوكالات الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولايتي تيارت وتيسمسيلت	12
2-2	توزيع المساحة الكلية للأرض	16
3-2	متوسطات الإنتاج في سنوات الانطلاق	22
4-2	تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي	41
5-2	مخطط التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحي	42
6-2	سداد القرض "قرض التحدي"	42
7-2	كيفية استهلاك مبلغ الاستثمار	42
8-2	حسابات النتائج المتوقعة	43
9-2	الميزانية المالية التقديرية جانب الأصول للسنوات الخمسة	44
10-2	الميزانية المالية التقديرية جانب الخصوم للسنوات الخمسة	44
11-2	كيفية حساب مؤشرات التوازن المالي	45
12-2	كيفية حساب نسبة التمويل الدائمة	47
13-2	كيفية حساب نسبة الاستدانة	47
14-2	كيفية حساب نسبة القدرة على الوفاء	48

15-2	كيفية حساب نسبة السيولة العامة	49
16-2	كيفية حساب نسبة السيولة السريعة	49
17-2	كيفية حساب نسبة السيولة الجاهزة	50
18-2	كيفية حساب نسبة المردودية التجارية	51
19-2	كيفية حساب نسبة المردودية المالية	51
20-2	كيفية حساب نسبة المردودية الاقتصادية	52

قائمة الاختصارات والرموز

المصطلح	الرمز
مؤشر الربحية	IR
مؤشر فترة استرداد رأس المال	DRC
مؤشر رأس المال العامل	FR
مؤشر احتياج رأس المال العامل	BFR
مؤشر الخزينة	TR
مؤشر القدرة على التمويل الذاتي	CAF
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
المجموعة الجهوية للاستغلال	GRE
الوكالة المحلية للاستغلال	ALE

المقدمة

المقدمة:

تعتبر الصناعة البنكية المرآة العاكسة للاستقرار المالي في أي دولة، وبما أن البنوك التجارية تتربع على قمة هرم الصناعة البنكية، فهي تلعب دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق قيامها بتعبئة المدّخرات الكافية والتوزيع الكّفؤ لهذه المدّخرات على مجالات الاستثمار المختلفة.

إلا أنه في ظل تزايد المنافسة العالمية والمحلية، وتأثر الصناعة البنكية بالعولمة المالية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر المالية، ومن بينها المخاطر الائتمانية التي من شأنها عرقلة البنوك التجارية على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، وبالتالي وجب على الجهات المكلفة باتخاذ قرار منح الائتمان حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية ولتحقيق ذلك لا بد من الاستعانة بأهم أدوات التحليل المالي الذي يعد من أهم المواضيع في حقل المؤسسات المالية والمحاسبة الاقتصادية، بحيث يمَكنها من تقييم عموم قراراتها المالية في منح القروض ومعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسات الطالبة للقرض.

وقد أولت البنوك التجارية أهمية خاصة للتحليل المالي بعد أن أثبت جدوى وفعالية كبيرة باعتباره أداة لتحليل المعلومات وكذا قياس المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والحد منها، وبالتالي الحِرص على سلامة قراراتها الائتمانية، والتي يتم من خلالها بناء معلومات وتوصيات تكون عونا في ترشيد اتخاذ مختلف قرارات البنوك في منح القروض.

1- طرح الإشكالية:

إن البنوك تواجه صعوبة كبيرة في اتخاذ القرارات الائتمانية نظرا للمخاطر الكبيرة التي تصاحبها هذه القرارات وبالتالي وجب من متخذ القرار المالي استخدام أدوات خاصة تزوده بالمعلومات اللازمة عن طالب القرض.

ومن هنا تكمن إشكالية دراستنا الرئيسية **كيف تتم عملية منح القروض باستخدام التحليل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؟ وما دوره في ذلك؟**

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالتحليل المالي وماهي أهدافه؟
- هل يساعد التحليل المالي في معرفة مردودية المشروع وكذا الاختلالات والتوازنات المالية الموجودة فيه؟
- ماهي أنواع القروض البنكية وماهي إجراءات منحها؟
- فيما يستعمل التحليل المالي وهل هو أداة كافية لترشيد قرار منح القروض في البنوك؟

2- فرضيات الدراسة:

- ✓ التحليل المالي أداة جد فعالة تساعد البنك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض حيث يبين نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل انتهاج سياسة مالية معينة.
- ✓ يبين التحليل المالي الوضعية المالية وكذلك يبين الاختلالات والتوازنات المالية التي تواجه المؤسسات المالية، كما له دور أيضا في تحقيق المردودية وتحسين السيولة.
- ✓ هنالك العديد من أنواع القروض البنكية فمنها الزراعية ومنها العقارية وغيرها الكثير تختلف إجراءات منحها من بنك الى آخر.
- ✓ يعتبر التحليل المالي الأداة الأساسية في منح القروض من طرف البنك.

3- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تكتسبها الصناعة البنكية ودورها في التقدم الاقتصادي والتنموي في الدول، وفي كونها تتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي ما يزال التركيز عليها والعمل على تطويرها وإثراء محتواها الشغل الشاغل للفكر المالي، حيث يعد التحليل المالي من أهم التقنيات التي تساعد البنك على كيفية منح القروض الائتمانية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحقق تجريبيا من مدى اعتماد البنك على التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض بالإضافة الى اختبار الفرضيات المطروحة، تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية ومعرفة قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- ❖ الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك ويسترشدها متخذ القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات الائتمان في ظل أوضاع تسودها المنافسة.
- ❖ إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي وفعاليته في اتخاذ قرار منح القروض.

5- حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وفهم جوانبها المختلفة كانت حدود البحث كما يلي:

- **الحدود المكانية:** اختصر المجال المكاني الذي اخترناه للقيام بالدراسة الميدانية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت-.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2009 إلى وقتنا الحالي.

6- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- ✓ الاهتمام الشخصي بموضوع التحليل المالي والرغبة في الاطلاع ومعرفة موقع هذه العملية ضمن سياسات البنك.
- ✓ طبيعة التخصص الذي ندرسه تتلاءم مع الموضوع.
- ✓ الرغبة في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها.

7- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة البحث، وذلك بغية الالمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، فهذا المنهج يساعدنا في تحليل المعلومات واستخلاص أهم النتائج والملاحظات، حيث أن دراستنا تقوم بوصف مفصل في كيفية منح القروض الائتمانية ومكانة التحليل المالي داخل البنك ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات.

8- صعوبات الدراسة:

- ❖ عدم التمكن من الحصول على الوثائق الخاصة بالملف المدروس.
- ❖ صعوبة جمع المعلومات.

9- الدراسات سابقة:

✓ **الدراسة الأولى:**

دراسة لعون الله سعاد وهي عبارة عن رسالة ماجيستر بعنوان " القرض المصغر في الجزائر دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري والتنسيقية الولائية لتسيير القرض المصغر بتيارت ", جامعة ابن خلدون, 2006-2007 حيث تعرضت الباحثة إلى أهم السياسات المتبعة في مجال الاستثمار آلا وهي سياسة القروض المصغرة المدعمة من طرف الدولة، ممثلة من طرف كل من وكالة التنمية الاجتماعية ومندوبية تشغيل الشباب في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بهدف القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال مساعدة المواطنين على خلق نشاطات منتجة، وباتباع إجراءات بسيطة وبعيدة عن التعقيد.

✓ **الدراسة الثانية:**

دراسة لعادل نايف وخالد المطيري وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجيستر بعنوان: إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين: (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت) 2015-2016، توصلت هذه الدراسة إلى وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع وعلى ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة التأكيد على استخدام النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في الشركة قبل حدوثه، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق ذوي المصالح.

✓ **الدراسة الثالثة:**

دراسة لبن صوشة عائشة وحفاف وهيبة وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان: " **دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية**" جامعة ابن خلدون, 2019-2020، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التحليل المالي للبيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من مركزه المالي ومن أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة أن البنوك تعتمد بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.

10-هيكل الدراسة:

سعيا للإجابة على إشكالية الموضوع وأيضا الأسئلة الفرعية التي تلتها تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

تناولنا في الفصل الأول المعنون ب «الفصل الأول: التحليل المالي وإجراءات منح القروض البنكية»

ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى "التحليل المالي مفاهيم أساسية" تعرضنا فيه إلى مفهوم وأهمية التحليل المالي ثم إلى أهداف وأنواع التحليل المالي وفي الأخير إلى مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي, أما المبحث الثاني فكان بعنوان "أدوات التحليل المالي واستعمالاته" تعرضنا فيه إلى أدوات التحليل المالي ومن ثم استعمالاته عن طريق استخدام النسب المالية ومن ثم استعمالاته عن طريق مؤشرات التوازن المالي, أما المبحث الثالث فكان بعنوان" القروض البنكية وإجراءات منحها بالتحليل المالي" تطرقنا في إلى التعريف بالقروض وخصائصها وأيضا معايير تصنيفها وأنواعها وفي الأخير إجراءات منحها.

وتناولنا في الفصل الثاني المعنون ب «دراسة حالة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت»

ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول الذي كان بعنوان " تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفة BADR" إلى نشأة البنك التاريخية ومن ثم تطوره وما مر به من مراحل خلال أحقاب زمنية متعاقبة ثم بينا مهامه وأهدافه المستقبلية. وفي المبحث الثاني الذي كان بعنوان" ميدان الدراسة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تيارت–" فقد أبرزنا فيه بطاقة تعريفية خاصة بوكالة تيارت وبعدها أظهرنا كيف يكون التنظيم على مستوى مختلف مصالحها الإدارية، وفي الأخير شرحنا كافة الإجراءات العملية التي تتبعها الوكالة من أجل أخذ قرار منح القروض. وفي المبحث الثالث والأخير الذي كان بعنوان «دراسة حالة منح قرض استغلال لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تيارت–»، بداية قمنا بتوضيح كيف تكون الدراسة الأولية لطلب القرض وأظهرنا كافة المعلومات المتوفرة الخاصة بطالب القرض ومن ثم قمنا بإجراء دراسة مالية لملف القرض استخدمنا فيها أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن إلى مؤشرات النسب المالية وفي الأخير قمنا بوصف القرار المتخذ من طرف الوكالة وأبرزنا أسباب اتخاذ الوكالة لقرارها النهائي.

وفي النهابة خاتمة عامة والتي تضمنت أهم نتائج الدراسة النظرية، متبوعة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في إبراز الدور الذي لعبه التحليل المالي في منح القروض في البنوك التجارية، وأخيرا اقتراح آفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تدفع الباحثين للبحث في هذا المجال.

التحليل المالي وإجراءات منح القروض البنكية

تمهيد:

نشأ التحليل المالي واتسعت استخداماته في الدراسات المالية في نهاية القرن التاسع عشر، حيث اعتمدت عليه المصارف والمؤسسات المالية في تقييم المؤسسات المتعاملة معها، بهدف الحكم على مقدرة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها استناداً إلى قوائمها المالية، ومع أوائل القرن العشرين وبعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (الكساد الكبير) التي حلت على الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1929-1932) م، ظهرت العديد من مشكلات الغش والتدليس وحالات الإفلاس وأزمات السيولة التي أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات، مما استدعى تدخل الحكومة والطلب من مؤسسات الأعمال بالكشف عن بياناتها المالية لتحديد مركزها وموقعها المالي في السوق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عمدت الحكومة سنة (1933)م إلى تأسيس لجنة الأمن والصرف التي ساهمت في نشر التقديرات والإحصاءات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. ولقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون على وجه الخصوص اهتماماً بالغاً بالتحليل المالي لتحديد خطر استخدام أموالهم بصورة دقيقة، وفي الستينيات ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل وازدياد التركيز على نوعية المؤسسات شكلت لجنة عمليات البورصة في العديد من الدول، التي من شأنها تأمين البيانات والمعلومات حول العمليات المالية التي تمارسها المؤسسات، ومع تزايد حجم العمليات وتنوع أنشطة المؤسسات ظهرت نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن «لفترة سنة معينة» إلى تحليل ديناميكي «دراسة الحالة المالية للمنشأة لعدة سنوات متعاقبة».

المبحث الأول: التحليل المالي مفاهيم أساسية:

نظرا لانتشار ما يسمى بالعولمة وتحول مؤسسات القطاع العام الى قطاع خاص والشركات متعددة الجنسيات وما رافقها من زيادة في حجم الأنشطة التي تؤديها هذه المؤسسات فقد تزايدت أهمية التحليل المالي في عصرنا الحاضر كنتيجة لتنامي دور أسواق رأس المال وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها كل ذلك أدى إلى زيادة اهتمام إدارة تلك المؤسسات لتوفير معلومات ذات قيمة وفعالية يهتدون بها عند اتخاذ قراراتهم المالية وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين هم الأكثر فئات أهّلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات المالية التي هم في أمس الحاجة إليها.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته:

يعد التحليل المالي من المواضيع الهامة في الإدارة المالية كونه يمثل جانب من جوانب المرحلة التمهيدية للتخطيط المالي، ولا تقتصر أهميته على إدارة الشركات وحدها بل تعدى ذلك إلى ملاكها ولدائنيها لما لهم من مصالح تتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي.

أولا: مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العمليات التي تّعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمؤسسة، كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يطبقها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوفات المحاسبية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل. [1]

ومن أجل فهم أوضح لطبيعة التحليل المالي ومدى اعتماده البيانات المالية والمحاسبية، لا بد من استعراض موجز لبعض تلك البيانات، ومقدار ما تؤديه من دور في عملية التحليل المالي:[2]

1-**الميزانية العمومية للمؤسسة:** والتي تظهر حجم الأصول المستثمرة في نشاط المؤسسة، وما يقابلها من التزامات وحقوق ملكية، والتي يجب أن تكون مساوية لها. والميزانية العمومية عبارة عن بيان مالي في لحظة معينة، تبين مقدار الأصول والخصوم المتراكمة خلال فترة زمنية معينة (غالباً سنة مالية).

2-**قائمة الدخل:** وتبين هذه القائمة الأرباح أو الخسائر المحققة في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وهي تبين مقدار الإيرادات المحققة فعلا وكذلك النفقات المحققة مقابل الحصول على تلك الإيرادات، والفرق بينهما يشكل الربح أو الخسارة في المؤسسة.

3-**بيان التدفقات النقدية:** وهي من القوائم المهمة لحسابات المؤسسة والتي تبين مقدار التدفق النقدي الداخل وكذلك التدفق النقدي الخارج من المؤسسة، فالفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج هو ما يسمى

---

[1] عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن, 2008، ص20

[2] نعيم نصر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، ط1، دار البداية للنشر، الأردن, 2012، ص10

بالسيولة النقدية المتوفرة للمؤسسة، ويبين مدى مقدرتها على مواجهة متطلبات التزامات المؤسسة النقدية خلال تلك الفترة التشغيلية.

ويعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة، من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ-هل أن الموجودات (الأصول) تُستخدم في مجالات مربحة؟

ب-هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة الطويلة الأجل؟

ج-هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات الشركة في الأجل القصير؟

في الحقيقة أن الكشوفات المالية (القوائم المالية) وحدها غير كافية للإجابة على هذه التساؤلات، كونها تحتوي على أرقام مجردة تعرِض نشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة.

وعليه فإن المدخل العام للإجابة على هذه التساؤلات هو أدوات التحليل المالي، والتي تقوم بتحويل الكم الهائل من هذه الأرقام التاريخية إلى علاقات منتظمة تعكس معلومات ذات فائدة أكبر لمتخذي القرارات، ولتكون دليل يسترشد به لتقييم المركز المالي والائتماني للمؤسسة.

وطبقاً لما تقدم يمكن القول إن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمؤسسة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها.

إن هذا المفهوم يجعل القارئ يدرك أهمية تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية، من خلال تمكين الإدارة من استثمار الفرص المتاحة، وتجنب التهديدات، ومثل هذه القراءة لعناصر البيئة، يجعل التحليل المالي وسيلة لربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف)، أي الوصول إلى ما يعرف بتحليل (SWOT) بالإدارة الاستراتيجية. إذ يعكس هذا النوع من التحليل شكل التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية للمؤسسة (القوة والضعف) وعناصر البيئة الخارجية للمؤسسة (الفرص والتهديدات).[1]

[1] عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن, 2008، ص20

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. وهو بالتالي يعتبر أحد الأدوات العلمية من قبل إدارة المؤسسة لمراقبة أنشطتها. من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها الجهات المعنية "المستثمرون، الدائنون، الجهات الحكومية ذات علاقة بالمشروع".[1]

وتظهر أهميته أيضا كونه أداة رئيسية لتوفير البيانات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات الرقابية وإنتاج السياسات التي من شأنها الحفاظ على المركز المالي للمؤسسة وتتمثل فيما يلي: [2]

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع. إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.
- القدرة على معرفة القدرة الائتمانية للمؤسسة.
- القدرة على المعرفة الإدارية للمؤسسة.
- القدرة على معرفة مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- القدرة على معرفة الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للمؤسسة.
- القدرة على معرفة حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي.
- القدرة على معرفة قيمة الشركة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- القدرة على معرفة هيكل التكاليف في المؤسسة تقييم أداء الإدارة العليا.
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلة للمؤسسة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات .

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط1، إثراء للنشر، الأردن, 2009، ص15
[2] أبو القاسم محمد، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، دار المستقبل للنشر، الأردن, 2000، ص255

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذي القرار المالي سواء في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها وسواء كان متخذي القرار الإدارة أو أي طرف آخر له مصلحة بالمؤسسة، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذي القرار يجب ان يكونوا حذرين في اختيار أنواع التحليل المالي كما يتعين عليهم معرفة مزايا وحدود كل نوع وكيفية استغلاله من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

أولا: أهداف التحليل المالي (OBJECTIVES OF FINANCIAL ANALYSIS):

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ومعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة النقص المتوقع في السيولة، وبشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية: [1]

- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة،
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.

وتعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:[2]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة.
- تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل القصير والطويل.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1, دار أجنادين للنشر، الأردن, 2006، ص239-240
[2] عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي**، مرجع سبق ذكره، ص21-22

المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية التي قيد التقييم والتحليل.

ثانيا: أنواع التحليل المالي (TYPES OF FINANCIAL ANALYSIS):

التحليل المالي له عدة أنواع تختلف وفقا لمجموعة من المعايير، وبيان ذلك كالآتي:[1]

1- وفقا لعامل الحركة: أ-التحليل المالي العمودي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل في تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

ب-التحليل المالي الأفقي:

ينطوي هذا التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن. ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

ويمكن استعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها.

2- وفقا لعامل الزمن: أ-التحليل المالي قصير الأجل:

يختص هذا النوع من التحليل المالي بمعالجة وقياس الأداء المالي فيما يخص العمليات والقرارات قريبة المدى، كتحديد نسبة السيولة على المدى القريب، وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القريبة زمنيا.

ب-التحليل المالي طويل الأجل:

على عكس التحليل قريب المدى، يختص التحليل بعيد المدى بتحليل الأداء والبيانات ذات العلاقة بالعمليات والقرارات بعيدة المدى، كقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتحمل قيمة فوائد قرض أو التمويل خارجي.

3- وفقا للجهة المنفذة: أ-التحليل المالي الداخلي:

ويتميز هذا النوع بإمكانية الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي تقوم بإجرائه المؤسسة من خلال أشخاص تابعين لها؛ بهدف دعم اتخذا القرار وتقييم الأداء وبحث فرص التحسين المتاحة.

ب-التحليل المالي الخارجي:

وعلى العكس من التحليل الداخلي يفتقر هذا النوع إلى الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي يتم إجراؤه من قبل أشخاص أو جهات غير تابعة للمؤسسة، وغالبا ما يكون بسبب بحث فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة.

---

[1] سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50, 2022، ص7

4- وفقا للشمولية: أ-التحليل المالي الشامل: وهو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل.

ب-التحليل المالي الجزئي: وهو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة محددة.

الشكل (1-1): أنواع التحليل المالي

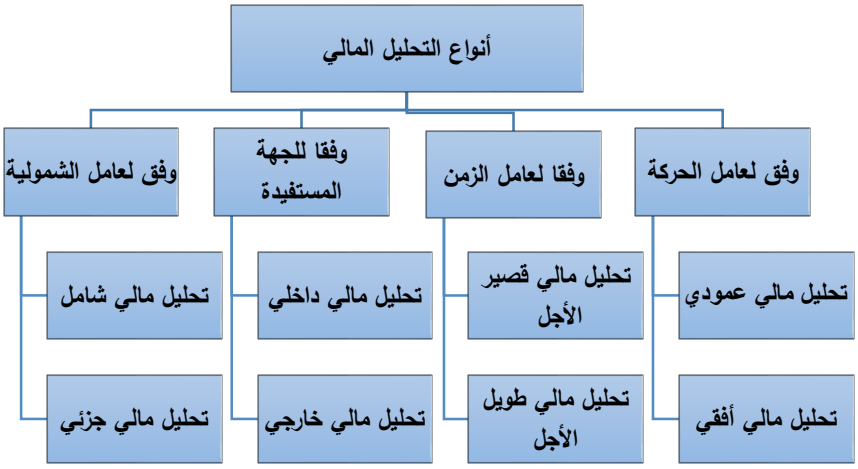

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي:

قلنا سابقاً أن عملية التحليل المالي تعتمد أكثر على بيانات القوائم المالية (تلك التي تقوم المؤسسة بإعدادها، وهي ما تسمى بالمصادر الداخلية)، وكذلك على البيانات المحاسبية والمالية (وهذه قد تكون ذات منشأ داخلي، وقد تكون أيضاً خارجية). ومن هنا فإن هذه المصادر تقسم إلى قسمين:[1]

أولا: **المصادر الداخلية للبيانات:** وهذه تضم جميع القوائم المالية، مثل: الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، وهذه جميعها بيانات محاسبية ختامية ويشمل هذا البيانات التفصيلية الملحقة لتلك القوائم.

ويمكن للمحلل المالي، إضافة لهذه القوائم استخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها، أو يتم تنظيمها من خلال طرف آخر، باستعمال البيانات التي توفرها المؤسسة، ومن هذه البيانات:

- تقارير مالية (غير إلزامية) تقوم المؤسسة بتنظيمها عن أنشطتها خلال الفترة التشغيلية.
- تقرير مدققي الحسابات.
- التقرير الختامي لمجلس الإدارة (في حال وجوده).

ثانيا: المصادر الخارجية للبيانات: وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل، ومن أهم هذه المصادر:

- مراسلات المؤسسة مع العملاء والموردين، وموافقات الأرصدة الدائنة والمدينة.
- البيانات الصادرة عن أسواق المال والبورصة.
- بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تجارية.
- أية بيانات يمكن الحصول عليها.

[1] منير شاكر محمد، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرار**. ط3، دار وائل للنشر، الأردن, 2008، ص21

المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي واستعمالاته :

يعد التحليل المالي منضومة من الأدوات والأساليب الفنية التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم سياسات المستقبل, حيث يستند إليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية, ويتوقف ذلك على خبرته وكفائته في استعمال هذه الأدوات حسب ضرورات عملية التحليل .

المطلب الأول : أدوات التحليل المالي:

من أجل الوصول الى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها،على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية:[1]

1. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة (COMPARATIVE FINANCIAL):

وتبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.

2. مقارنة الاتجاهات بالاستناد الى رقم قياسي (INDEX NUMBER TREND):

وتساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.

3. التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات/التحليل الهيكلي STRUCTURAL ANALYSIS / COMMON SIZE BALANCE:

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما:

- مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين.
- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

4. قائمة التدفق النقدي :" CASH FLOW STATEMENT" يعتبر هذا التحليل بديلا لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها, وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات الى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل,

[1] فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية**، ط1، دار المسيرة، الأردن, 2013، ص254-255

التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار, التدفقات النقدية من عملية التمويل, وميزة هذه التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي ترتكز على أساس الاستحقاق.

5. التحليل المالي بالنسب: "**RATION ANALYSIS**" ويقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعضها البعض, أو بالاستناد الى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن المؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل.

6. الموازنات النقدية التقديرية:"**CASH BUDGETING**" وتقدم هذه الادارة التحليلية معلومات مفيدة عن مواعيد دخول وخروج النقد من المؤسسة وإليها, كما تحدد كمية ونوعية الأموال التي تحتاج اليها مؤسسه خلال فترة زمنية مستقبلية, وكذلك موعد الحاجة الى هذه الاموال اذا كان هناك عجز.

7. القوائم المالية التقديرية:"**BYDGETING**" وتهدف هذه القوائم الى تعرف الحجم التقديري المتوقع لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية عند مستوى نشاط معين, بالإضافة إلى التعرف على حجم الارباح المتوقعة.

8. تحليل التعادل: "**BREAK EVEN ANALYSIS**" هدف هذه الأداة التحليلية هو تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المؤسسة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر, أو تحديد عدد الوحدات التي يجب بيعها, أو مستوى المبيعات اللازمة لتحقيق حجم معين من الأرباح.

9. التحليل المتخصص: "**SPECIALIZED ANALYSIS**" علاوة على الادوات السابقة فان في متناول المحلل مجموعة اخرى من الأدوات الكمية الخاصة والتي ترتكز على قوائم مالية محددة أو أجزاء منها, أو على الظروف التشغيلية الخاصة بصناعة معينة, مثل استعمال نسب الأشغال كأداة لتحليل الفنادق والمستشفيات وخطوط الطيران.

وهناك مؤشرات وأدوات أخرى لا تقل أهمية عن التي تم التطرق إليها سابقا نذكر منها :[1]

1. الرافعة المالية"**FINANCIAL LEVERAGE** ": الرافعة المالية عبارة عن مؤشر يبين العلاقة التي تربط الديون بالمردودية المالية في المؤسسة أي أنه يقيس أثر استخدام المؤسسة للديون على مردودية الأموال الخاصة وبالتالي على عوائد المساهمين، تكمن أهمية الرافعة المالية في أنها تبين للمؤسسة الحالات التي يكون فيها استخدام الديون أثر إيجابي على المردودية المالية مما يسمح لها باختيار هيكل التمويل الأمثل (المزيج الأمثل بين الأموال الخاصة والديون) الذي يسمح لها بتمويل مختلف الاستخدامات مع ضمان أكبر عائد ممكن.

2. مخطط التمويل "**FINANCING PLAN**": يعتبر تحليل الوضعية المالية المستقبلية أو التحليل التنبؤي مرحلة مهمة و ضرورية لإنجاز تحليل كامل يشمل الوضعية الماضية والحالية والمستقبلية للمؤسسة، وفي نفس السياق ينطوي التحليل التنبؤي على استخدام قوائم مالية تنبؤية على غرار جدول حساب النتائج التقديري، الميزانية التقديرية

[1] نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2020، ص141.

ومخطط التمويل الذي يعتبر جدول تمويل تقديري على المدى المتوسط يتم إعداده لمدة زمنية تتراوح ما بين 03 إلى 05 سنوات ويهدف إلى تحديد:

- موارد التمويل الدائمة المتاحة للمؤسسة خلال كل سنة من سنوات المخطط

- الاستخدامات الدائمة التي يتعين على المؤسسة تمويلها خلال كل سنة من سنوات المخطط.

المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

لا يمكن دراسة وتحليل عناصر الميزانية وحدها بصفة ساكنة إلا إذا تم دراستها من خلال خلق علاقة بينها وبين عناصر أخرى، وذلك من أجل معرفة الوزن النسبي لكل منها وهذا من خلال ربطها بعلاقة نسبية ذات معنى مالي واقتصادي.ويعد التحليل باستخدام النسب المالية من بين الأدوات التي تستخدم بشكل واسع في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وهذا بسبب سهولة حسابها بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في تحليل الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية مهما اختلفت أحجامها ونوعية نشاطها.

أولا: تعريف النسب المالية: Financial Ratio Analysis

تشكل النسب المالية القاعدة الأساسية للقيام بتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما, إلا أن الأساس هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي, بحيث تكون هناك إمكانية لتخفيض الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى نتائج أكثر دقة بدلا من محاولة استخدام كل نسبة على حدة وتفسيرها بشكل منفرد, مما يؤدي إلى تداخل المعلومات والنتائج التي قد نصل إليها .فالنسب المالية تعبر عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية, وعادة مايعبر عن النسب والمؤشرات المالية بنسبة مئوية أو بعدد مرات حتى تكون ذات دلالة ومعنى.[1]

النسب المالية عبارة عن علاقة بين قيمتين ماليتين حيث تكون هذه العلاقة ذات معنى منطقي مالي واقتصادي، ويمكن أن تكون نسب مقارنة بين قيم تنتمي لنفس القائمة أو تكون نسب تقيس تأثير قيم مالية أخرى من غير القائمة المالية المراد تحليلها.

وهناك عدة أهداف للنسب في عملية التحليل، يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

1- إيضاح المعلومات: ويعتبر أهم استخداماتها شيوعا، حيث تعمل النسب المالية على إعطاء تصور مبدئي فيما يخص الحالة أو التطور لمختلف العناصر المالية، ومثال ذلك نسبة نمو رقم الأعمال، فبمجرد معرفتها يفهم التطور الحاصل بين رقم الأعمال الحالي مقارنة برقم اعمال السنة الماضية.

---

[1] عادل نايف وخالد المطيري، **إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، الكويت, 2015، ص21.

[2] براهيم رفافة، **مدخل لمالية المؤسسة**، ط1 ألفا للوثائق، الجزائر, 2022، ص88

2- تحديد الهدف: يمكن الاعتماد على بعض قيم النسب المعيارية أو تحديدها تنبؤيا من أجل بلوغها كهدف اما عملي او استراتيجي، كمثال تحقيق مردودية مالية بقيمة معينة خلال السنة القادمة.

3- اتخاذ القرار: تعتبر النسب أداة امان او تحذير يستعملها المسير لاتخاذ القرارات العملية بمجرد معرفة قيمة النسبة، مثل اتخاذ قرار تسريح العمال لوجود نسبة إنتاجية جد ضعيفة.

4- المقارنة: يعتمد على النسب في مقارنة الأداء مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع أو خارجه لمعرفة مدى تنافسية المؤسسة،مثل الاعتماد على نسبة تغطية السوق لمعرفة وضعية المؤسسة التنافسية مقارنةبمثيلتها.

5- التشخيص: لا يمكن الاعتماد على النسب لوحدها في التشخيص، لكن تعتبر أداة لطرح التساؤل حول وضعيات معينة، ويمكن الاعتماد عليها كوسيلة انذار لبدء عملية التشخيص، فمثلا اذا كان نسبة القيمة المضافة ضئيلة جدا مقارنة برقم الأعمال فهذا كافي لطرح التساؤل ومباشرة عملية التشخيص لمعرفة الخلل.

ثانيا: أنواع النسب المالية:

تصنف النسب المالية ضمن مجموعات مختلفة وكل مجموعة تهدف إلى تحقيق هدف معين من أهداف التحليل المالي، وعلى هذا الأساس تتكون النسب المالية من المجموعات التالية: [1]

1- **نسب الهيكل المالي Financial structure ratios:** تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحديد وضعية الهيكل المالي للمؤسسة بالإضافة إلى هيكل وبنية الأصول والخصوم في الميزانية،
2- **نسب السيولة Liquidity ratios :**تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس درجة سيولة الأصول المتداولة بمختلف مكوناتها ومدى تغطيتها للديون قصيرة الأجل وبالتالي قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير.
3- **نسب التسيير Management ratios** : تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحديد مدى كفاءة مختلف سياسات التسيير المتبعة في المؤسسة، خاصة تلك السياسات المرتبطة بالتموين والموردون، الإنتاج، تسيير المخزونات، المبيعات والزبائن.
4- **نسب المديونية Debt ratios :**تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة أي مدى قدرتها على سداد مختلف ديونها.
5- **نسب المردودية Profitability ratios** : تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس أداء المؤسسة ومستوى كفاءتها في استعمال واستغلال مختلف الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط علاقة بين النتائج المحققة من جهة و الإمكانيات والموارد التي استعملت في تحقيقها من جهة أخرى.
6- **النسب الاقتصادية Economic ratios** : تمكن هذه النسب من تحديد هيكل رؤوس الأموال المستخدمة، كما تمكن من قياس إنتاجية المؤسسة وقياس تكلفة الأموال الأجنبية "الديون "التي تستخدمها المؤسسة.

[1] نبيل بوفليح، **دروس وتطبيقات في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص64.

7- **نسب النشاط Activity ratios** : تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحليل وقياس نشاط المؤسسة.

شكل 1-2 أنواع النسب المالية :

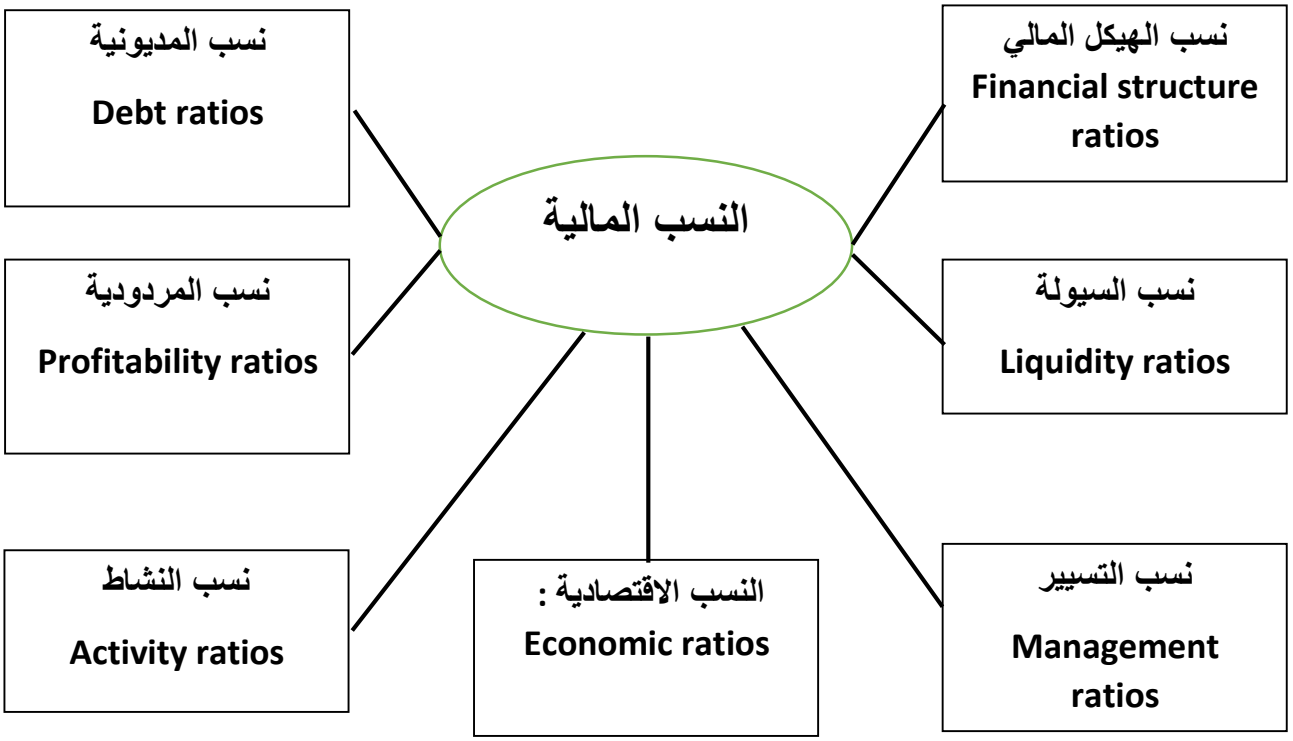

المصدر براهيم رفافة، **مدخل لمالية المؤسسة**، ألفا للوثائق، الجزائر, 2022، ص89

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي :

إن هدف التحليل المالي هو تحقيق التوازن المالي للمؤسسة بصفة مستمرة, من خلال التوازن بين عناصر الخصوم التي تمثل موارد المؤسسة وعناصر الأصول التي تمثل إستخداماتها, وتعتبر المؤشرت المالية من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص وتقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي في تاريخ معين .

و تهدف مؤشرات التوازن المالي إلى تحديد وضعية التوازن المالي في المؤسسة أو تحديد وضعية الهيكل المالي أو هيكل التمويل في المؤسسة مع العلم ان حساب هذه المؤشرات يتم بالاعتماد على معطيات ميزانية المؤسسة.

أولا: مفهوم التوازن المالي:

نقول عن الهيكل المالي للمؤسسة أنه في حالة توازن أو أن المؤسسة في حالة توازن مالي إذا كان هناك توافق وتجانس بين مبدأي سيولة الأصول "الاستخدامات" واستحقاقية الخصوم (الموارد)، إن هذا التوافق والتجانس يجب أن يتحقق في العمليتين التاليتين:[1]

1- **عملية التمويل** " **Financing transaction** ": وهي العملية التي ينتج عنها حصول المؤسسة على موارد أو خصوم من اجل تمويل مختلف الاستخدامات أو الاصول وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وفي نفس الوقت تمويل الأصول المتداولة بالديون القصيرة الأجل.

2- **عملية سداد الديون أو الالتزامات (الخصوم) Refund transaction** : في مقابل حصول المؤسسة على تمويل يترتب عليها ديون والتزامات يتعين عليها سدادها وفقا لآجالها المحددة والمتفق عليها وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن سداد الالتزامات الخاصة بالأموال الدائمة باستخدام عوائد الأصول الثابتة، وفي نفس الوقت يتم سداد الالتزامات الخاصة بالديون القصيرة الأجل باستخدام عوائد الأصول المتداولة.

ثانيا : مؤشرات التوازن المالي :

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر أهمها :

1- رأس المال العامل"FR" working capital:

أ- **تعريف:** هناك عدة تعريفات لرأس المال العامل يمكن إبراز أهمها على النحو التالي: "رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة" كما يمكن تعريفه على أنه هامش أمان يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى.[2]

---

[1] نبيل بوفليح، **دروس وتطبيقات في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص41.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2012، ص39

ب-حساب رأس المال العامل:

باستخدام الميزانية المالية: وفي هذه الحالة يسمى إما:

رأس المال العامل المالي Financial working capital

أو رأس المال العامل الدائم permanent working capital

يحسب باستخدام إحدى المعادلتين التاليتين:

- من أعلى الميزانية: ر م ع = أموال دائمة – أصول ثابتة.

FR = CP – AF

- من أسفل الميزانية: ر م ع = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل.

FR = AC – DCT

باستخدام الميزانية الوظيفية: وفي هذه الحالة يسمى بـ:

راس المال العامل الصافي الإجمالي:"FRNG" " Overall net working capital "

يحسب باستخدام إحدى المعادلتين التاليتين:

- من أعلى الميزانية: موارد دائمة – استخدامات دائمة.

FRNG = RS – ES

- من أسفل الميزانية: أصول متداولة – ديون متداولة.

FRNG = AC – DC

ت-حالات رأس المال العامل :[1]

- رأس مال سالب FR<0 وذلك يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية اختلال وهي أسوء وضعية.
- رأس مال معدوم FR=0 وذلك يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية التوازن المؤقت .
- رأس مال موجب FR>0 وذلك يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية التوازن الدائم وهي أحسن وضعية.

[1] براهيم رفاقة، **مدخل لمالية المؤسسة**، مرجع سابق، ص72

2- احتياج رأس المال العامل"BFR" The working capital requirement:

ينشأ احتياج رأس المال العامل في المؤسسة بسبب وجود تأخر زمني "décalage dans le temps" بين درجة سيولة الأصول المتداولة (المخزونات والحقوق) وآجال سداد الديون قصيرة الأجل هذا التأخر الزمني ينتج بسبب تباطؤ سرعة تحول المخزونات والحقوق إلى سيولة نقدية بسبب عوامل متعددة، وبصفة عامة يتم الحديث عن احتياج رأس المال العامل عندما لا يتم تغطية الاستخدامات المتداولة بموارد متداولة، يتم حساب احتياج

رأس المال العامل على النحو التالي:

إ ر م ع = استخدامات متداولة – موارد متداولة

إ ر م ع = (المخزونات +القيم المحققة) – (ديون قصيرة الأجل – الحسابات البنكية الدائنة)

BFR = (S + R) – (DCT– AB)

أ- حالات احتياج رأس المال العامل :

- احتياج رأس المال العاملموجب BFR>0 وذلك يعني أن حتياجات الدورة أكبر من موارد هذه الدورة, فعلى المؤسسة إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل, فدورة الاستغلال غير كافية لتغطية كل احتياجاتها.
- احتياج رأس المال العامل سالب 0>BFR وفي مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أصغر منموارد الدورة, أي أن المؤسسة لديها سيولة وهذا لأنموارد المؤسسة غطت كافة الاحتياجات.
- احتياج رأس المال العامل معدوم BFR=0 وذلك يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة, أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات, وهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن.

3- الخزينة "TR" Cash: يبين الواقع الاقتصادي على أن معظم المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بجزء من أموالها بشكل سيولة نقدية جاهزة يمكن استخدامها في أية لحظة لمواجهة التزامات متوقعة وغير متوقعة, فيمكن تعريف الخزينة على أنها هي مجموع الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة على شكل سيولة نقدية والتي يمكن استعمالها في أية لحظة وتحسب على النحو التالي :

الخزينة = أصول الخزينة – خصوم الخزينة.

الخزينة = القيم الجاهزة – الحسابات البنكية الدائنة (التسبيقات أو المساهمات البنكية الجارية)

TR =Ds –AB

كما يمكن حساب الخزينة باستخدام العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.BFR – FR = TR

أ- **وضعيات الخزينة:** يمكن أن نميز بين ثلاث وضعيات لخزينة أي مؤسسة إقتصادية:

- **وضعية العجز في الخزينة "الخزينة السالبة": TR<0**

وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من احتياج رأس المال العامل. وهي أسوا وضعية لأن المؤسسة في هذه الحالة تصبح عاجزة على الوفاء بالالتزامات والديون قصيرة الأجل، وهي وضعية قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة في حالة استمرارها لمدة زمنية طويلة وعدم معالجتها بأسرع وقت ممكن.

- **وضعية الفائض في الخزينة "الخزينة الموجبة TR > 0 :**

وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، وهي وضعية حسنة ومقبولة إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن استغلالها وتوظيفها لتعظيم عوائد المؤسسة،

- **وضعية التوازن في الخزينة "الخزينة الصفرية" TR = 0 :**

وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياج رأس المال العامل, هذه الوضعية تعود أحسن وضعية لأي مؤسسة اقتصادية لأنها تدل على عدم وجود عجز في السيولة النقدية وفي نفس الوقت عدم وجود أموال معطلة في الخزينة، وفي الواقع يصعب على أي مؤسسة اقتصادية أن تحافظ على هذه الوضعية لمدة زمنية طويلة بسبب عدم أمثلية المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه, وبالرغم من ذلك يتعيتن على المؤسسة العمل باستمرار على تحقيق الخزينة الصفرية لما لها من تأثير إيجابي على وضعيتها المالية.

الشكل1-3 التمثيل البياني لوضعيات الخزينة:

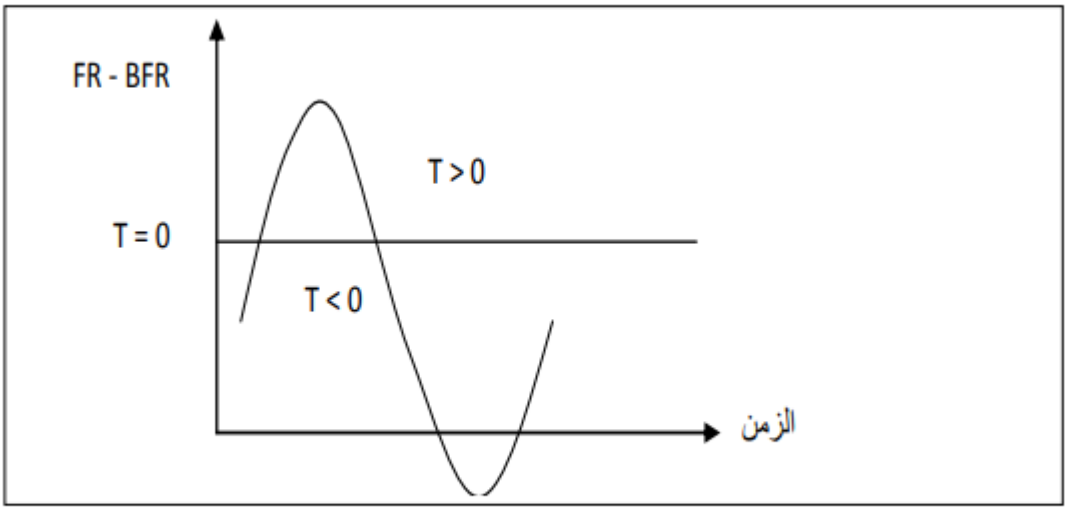

Source : Jean Pierre Thibout, le diagnostic de l'entreprise, 1er édition IMP, sidifore France, 1989, P 89

في الأخير يمكننا تلخيص أهم مؤشرات التوازن المالي في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-1): أهم مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التسيير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	FRNG = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية)- الأصول غير الجارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمانقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها,فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك
	FRNG = الأصول الجارية – الخصوم الجارية	
احتياجات رأس المال العامل BFR	BFR = (الأصول الحارية – أموال الخزينة) – (الخصوم الجارية – المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش أمان مالي)
الخزينة الصافية Tn	Tn = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل	هي الفرق بينالتدفقات النقدية الخارجة والداخلة (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة إستغلال معينة
	Tn = أموال الخزينة – المساهمات البنكية الجارية	

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2012، ص39

المبحث الثالث: القروض البنكية وإجراءات منحها بالتحليل المالي.

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول.

المطلب الأول: تعريف القروض وخصائصها:

أولا: تعريف القروض:

تتعدد مفاهيم القروض من باحث لأخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر:

القرض اصطلاحا: باللغات الأجنبية أصل كلمة قرض " Crédit" جاءت من الكلمة اللاتينية " Creditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "Credere " الذي يعني يعتقد " Croire".

القرض لغة: وهو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئات مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.[1]

أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة من العملاء , التي يتم باقتضائها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها , والعمولات المستحقة عليها ومصارف الدفعة الواحدة أو على أقساط في تواريخ محددة , وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية , ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات , حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية .[2]

ثانيا: خصائص القروض:

للقرض مجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

1- **المبلغ:** هو المقدار المالي الممنوح للمقرض بطريقة مباشرة والقابل للصرف بمجرد إتمام الاتفاق.
2- **الفائدة:** يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو عائد رأس المال المستثمر عند الاقتراض للأموال مقابل تفضيل السيولة، كما يعرف أيضا على أنه: أجر كراء النقود يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل تنازل مؤقت على السيولة.

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر ,2013، ص 146.

[2]Michelle de morgues, la monnaie system financier et théorie monétaire, 3eme Edition, économico, France, 1993, p : 178.

3- **المدة:** هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عميله، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:[1]

- المدة القصيرة: تتراوح بين 18 شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري.
- المدة المتوسطة: تتراوح بين 18 شهرا و 7سنوات.
- المدة الطويلة: تتراوح بين 7 سنوات على الأقل و 20 سنة على الأكبر.

4- **الضمانات:** تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد في المؤسسة المقرضة تأخذ تلك القيم ويمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما:

أ- **الضمانات الشخصية:** ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق.

ب-**الضمانات الحقيقية:** نقصد بها تقديم الأشياء المادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب. ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات.

المطلب الثاني: معايير تصنيف القروض وأنواعها:

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة من أهمها

أولا: معايير تصنيف القروض:[2]

1- **من حيث تاريخ الاستحقاق:** هنالك قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل. كما انه هناك قروض التي تسدد على اقساط دورية.

2- **من حيث توقيت دفع الفوائد:** القروض التي تدفع عنها الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق، والقروض التي تخصم منها قيمة الفوائد مقدما على ان يلتزم العميل بسداد قيمة القرض بالكامل عندما يحين أجلها.

3- من حيث نوعية العميل: أي أن المقترض قد يكون مؤسسة صناعية أو مؤسسة زراعية أو مؤسسة تجارية أو أحد المستهلكين.

4- **من حيث أنشطة العملاء:** فتتضمن القروض التي تحصل عليها مؤسسة الأعمال والقروض التي توجه إلى التجارة الخارجية، والقروض التي تقدم للسماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية، والقروض التي تتحصل عليها المؤسسات المالية أو القروض التي تتحصل عليها البنوك التجارية، والقروض التي توجه إلى المجالات الزراعية وإلى شراء العقارات.

---

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، ط1, دار المعتز، الأردن , 2015، ص184.

[2] M.millert, Les garanties bancaires, clé édition, France, 2007, p : 52.

5- من حيث النطاق المكاني لمصدرها:

أ- الداخلية: تسمى بالقروض الوطنية ويكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعة أو المعنوية المقيمين داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته.

ب-الخارجية: يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية من خارج الدولة " رعايا أجانب، دول، منضمات وهيئات دولية كصندوق النقد الدولي.

ثانيا: أنواع القروض:

القروض عدة أنواع نذكر منها:

1- **قروض مؤسسات الأعمال:** تمثل القروض التي تتحصل عليها مؤسسات الأعمال "Business loans" الصناعية والتجارية الجانب الأكبر من محفظة القروض للبنك التجاري غالبا ما يشترط في عقد الإقراض ضرورة احتفاظ المؤسسة في حسابها الجاري برصيد معوض يمثل نسبة قد تصل الى 20% من قيمة القرض.

2- **قروض تمويل التجارة الخارجية:** من أكثر صور هذه القروض شيوعا ما يطلق عليه بالكمبيالات المقبولة"Acceptances" وهي عبارة عن كمبيالات تستحق بعد بضعة شهور يحررها المستورد لصالح المصدر ويعتمدها البنك التجاري بما يفيد استعداده لسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق وهكذا تبدو عملية الاستيراد كما لو كانت ممولة مباشرة من البنك لحساب العميل.[1]

3- **القروض الزراعية:** يقصد بالقروض الزراعية"Agricultural loans" تلك القروض للمزارعين لشراء البذور والأسمدة والآلات والمعدات الزراعية وما شابه ذلك وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يستحق خلال عام لذا فهي جاذبة للبنوك الصغيرة.

4- **القروض العقارية:** يقصد بالقروض العقارية"Real estate loans" تلك القروض التي تستخدم في تمويل شراء المباني القائمة بالفعل أو في تمويل انشاء المباني الجديدة وقد يمتد تاريخ استحقاقها الى 30 سنة.

5- **قروض المستهلكين:** يقصد بقروض المستهلكين"Consumer loans" تلك القروض التي تقدم للأفراد بغرض تمويل شراء السيارات أو الثلاجات أو غيرها من السلع المعمرة أو إدخال تحسينات على مساكنهم وعادة ما يتم تسديد هذه القروض على دفعات شهرية.[2]

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص 152.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، ط1، الدار الجامعية، مصر, 2000، ص 113-114

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض:

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية:

أولا: فحص طلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض وآجال استحقاقه وأسلوب سداده فيساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدرته بوجه عام وكذلك النتائج التي تفسر عنها زيارة المؤسسة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الاسباب للعميل.

وفي حالة قبول طلب القرض تستمر الإجراءات بالتسلسل كما يلي:[1]

ثانيا: التحليل الائتماني للعميل: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن ان يعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

ثالثا: التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقه سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما

رابعا: اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض اما بقبول العميل او عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض, والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة, الطالبة للقرض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه, الضمانات المقدمة, مصادر السداد وطريقته, اضافة الى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

خامسا: صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إنفاق القرض

سادسا: متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة ايضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

---

[1] محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، ط1، الدار الجامعية، مصر, 1989، ص 281.

سابعا: تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله اي من الظروف السابقة عند المتابعة "الإجراءات القانونية تأجيل السداد وتجديد القرض".

الشكل 1-4: إجراءات منح القرض وتحصيله:

المصدر: عون الله سعاد، القرض المصغر في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر, 2006، ص38

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مفهوم التحليل المالي وأهميته بحيث تم عرض مختلف أنواعه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومصادر المعلومات التي يستخدمها هذا التحليل المالي، وكذلك تم التطرق إلى أبرز أدوات التحليل المالي ومساهمته في اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنوك التجارية وذلك باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وكذلك تم التعريف بالقروض وأنواعها ومعايير تصنيفها وإجراءات منحها بالتحليل المالي.

ومن أجل فهم أكثر لما تطرقنا إليه وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض لابد من دراسة حالة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي.

دراسة حالة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

تمهيد:

إن مختلف العمليات والأحداث المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة أو فترات زمنية محددة يتم جمعها وهيكلتها كي تقدم في قوائم مالية تحتوي على معلومات كمية, تكون هذه القوائم المالية تعبر بشكل صادق وصحيح عن المركز المالي للمؤسسة, وكذلك معلومات أخرى لكن تبقى هذه المعلومات مجرد أرقام بدون هدف واضح لذلك استوجبت تحليل هذه المعلومات لاستغلال مجموعة من النتائج وهذا باستعمال أدوات التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية, وهذا ما يعتمد عليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت من أجل الوصول الى قرار نهائي مناسب في ما يخص قرار منح القروض وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل وذلك بدراسة حالة تطبيقية داخل الوكالة.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكانة متميزة بالهيكل المصرفي في الجزائر حيث يلعب دورا هاما في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية خصوصا قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي، ويعتبر هذا البنك وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية، وذلك لأنه الاكثر انتشارا عبر التراب الوطني بأكثر من 337 وكالة، وكذلك لأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوى المحلي او الاقليمي والعالمي.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية إذ يعتبر واحدا من بين البنوك التجارية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الاخرى وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعر البنك الى تقوية مركزي بالوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر قيام التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب مرسوم رقم 82 –106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطن بـ 337 وكالة و 39 مجمع جهوي[1].

[1] احصائيات من البنك بتاريخ 2023/04/30.

المطلب الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار اعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وارجاعه الى تطلعه الأول ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى لهذه الاستراتيجية فيما يلي:[1]

المرحلة الأولى: 1982 – 1990:

كان الهدف الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في إثبات حضوره في المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص يتماشى في هذه المرحلة مع ما هو منصوص عليه في الاقتصاد الوطني المخطط لنفس الفترة.

المرحلة الثانية: 1991 – 1999:

بموجب القانون (90 –10) تم إنهاء تخصص البنوك، لذا وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجال تمويله نحو القطاعات الأخرى، أي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، وعلى الصعيد التقني فقد تميزت عند بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيات الحديثة وأهم ما تم إنجاز ه خلال هذه المرحلة:

- خلال سنة 1991: تم إنشاء نظام "Swift" والذي يعنس بتنفيذ التحويلات الدولية.
- خلال سنة 1992: تم وضع نظام "Sybu" الذي يساعد على أداء العمليات البنكية بشكل أسرع من خلال ما يسمى بالمعالجة عن بعد إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- خلال سنة 1993: تم تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- خلال سنة 1994: تم إنشاء خدمة بطاقة الدفع والسحب ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- خلال سنة 1996: تقديم خدمة معالجة وتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي الزمن الحقيقي.
- خلال سنة 1998: إنشاء خدمة بطاقة السحب بين البنوك.

المرحلة الثالثة: 2000 – 2004:

قام البنك بوضع برنامج يمتد على خمس سنوات، للتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة من جهة واستجابة لاحتياجات ورغبات العملاء من جهة أخرى. ويتمحور هذا البرنامج أساسا

[1] فضيلة بوطورة، مراحل تطبيق إعادة هندسة العمليات، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، العدد السادس, 2017، ص200

حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، العمل على تطوير الخدمات التي يقدمها البنك واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الخدمات البنكية وقد قام هذا البرنامج بتحقيق ما يلي :

- خلال سنة 2000: القيام بتشخيص دقيق لنقاط القوة والضعف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإنشاء مخطط لرفع مستوى خدمات البنك لتتماشى والمعايير الدولية.
- خلال سنة 2001: تم تكثيف عمليات التدقيق المالي والمحاسبي، وتطبيق نموذج البنك الجالس في بعض وكالات البنك.
- خلال سنة 2002: تم تعميم نموذج البنك الجالس على مستوى جميع وكالات البنك.
- خلال سنة 2003: تم تحسين نموذج البنك الجالس بخدمات مشخصة على مستوى جميع الوكالات الأساسية.
- خلال سنة 2004: تم تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

المرحلة الرابعة: 2005 – 2023:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات, وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي :

- خلال سنة 2009: وضع الصيغة الجديدة للوكالات "OCA" مختصر لـ " Organisation Commerciale Agence" التي أعطت هيكلا تنظيميا جديدا للوكالات بدءا بتلك المركزية ثم تعمم تدريجيا لجميع الفروع. الهيكل التنظيمي الموافق لهاته الصيغة مدرج في آخر هذا المطلب.
- خلال سنة 2011: شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت والسماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية. أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات.
- خلال سنة 2017: اعتماد نظام المعلومات الجديد "FLEXCUBE" الذي يسمح بالتحول نحو مركزية التعاملات. تم التحول نحو هذا النظام تدريجيا عبر كل الوكالات والمديريات وبذلك التخلي عن سابقه SYBU الى غاية نهاية سنة 2018.

المطلب الثالث: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يُحَتِم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع والمشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار. وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛ وتحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك بمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المبحث الثاني: ميدان الدراسة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تيارت–:

نظرا لتطور المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية الجزائرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت:

وكالة تيارت واحدة من بين الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تحمل رقم 541 وهي عبارة عن بنك تجاري يتعامل مع عدد هام من الزبائن سواء كانوا أشخاص عاديين أو تجار مؤسسات خاصة أو شركات تابعة للقطاع العام، ويلعب البنك دوره في تطوير النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية.

تم انشائه بموجب المرسوم 2 –105/88 المؤرخ في 17 جمادى الأولى من عام 1402هجري الموافق لـ 13 مارس 1982، تعتبر الوكالة رقم –541–وكالة رئيسية مقارنة بالوكالات المنتشرة بولاية تيارت والتي تتكون من 9 وكالات اجمالية سيتم توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول 02–01: الوكالات الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولايتي تيارت وتيسمسيلت:

رقم الوكالة	الوكالات الجهوية ولاية تيارت	الترتيب الوطني	رقم الوكالة	الوكالات الجهوية لولاية تيسمسيلت	الترتيب الوطني
1	تيارت	541	4	تيسمسيلت	544
2	الرحوية	542	8	ثنية الحد	548
3	فرندة	543	11	لرجام	551
5	مهدية	545			
6	السوقر	546			
7	قصر الشلالة	547			
9	تاخمارت	549			
10	مدروسة	550			
12	عين كرمس	552			

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تيارت–

المطلب الثاني: التنظيم على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت–:

إن تحقيق أهداف البنك مرتبطة بتجنيد كل الوسائل المادية والبشرية وكذا وجود تنظيم هيكلي ملائم يحدد توزيع المسؤوليات والسلطات والعلاقات الرسمية بين أطراف التنظيم، وبالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي للمديرية العامة ثم الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية –تيارت–.

أولا: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

يضم التنظيم المركزي:

أ– مجلس إدارة Conseil d'administration والمدير العام Directeur Général

ب– مديريات عامة مساعدة: على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم اللامركزية، أين يخول للمجموعات الجهوية لاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش للمفتشات الجهوية الخمس لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

أما التنظيم اللامركزي فيظم:

- **المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E) :**

التي تتولى مهمة التنظيم، التنشيط، المساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 39 مجموعة جهوية للاستغلال.

- **الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E):**

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 337 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب: 31 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

الشكل رقم 02-01: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية -تيارت-

ثانيا: التنظيم على مستوى الوكالة المحلية –تيارت–:

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام.

الهيكل الخاص بالمؤسسة:[1]

1–المدير: يرأس وكالة تيارت كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2–نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3–الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية كطباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

4 عملية التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5–الصندوق الرئيسي: يعتبر من أنشطة المصلحة لأنه يجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية.

6–وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية للتسيير والتجهيز.

7–عمليات القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8–وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- ✓ تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- ✓ تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –تيارت–

- ✓ الإشراف على غلق الحسابات.
- ✓ دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- ✓ تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- ✓ توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.

الشكل رقم 02-02: الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية – تيارت –

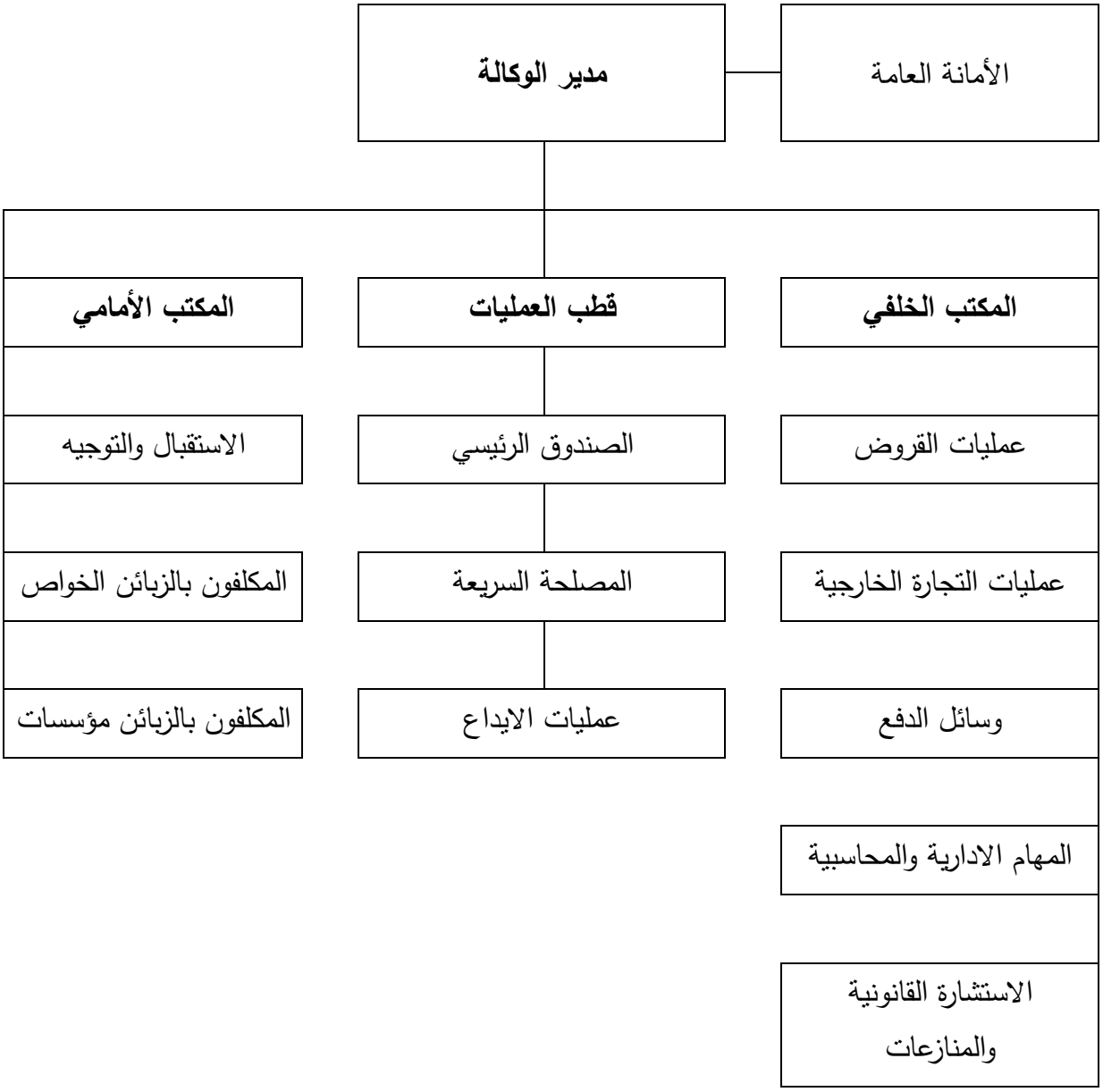

المصدر: المقرر التنظيمي للبنك رقم 53 الصادر بـ 2009/04/26.

المطلب الثالث: الإجراءات العملية لمنح القروض على مستوى الوكالة المحلية – تيارت–:

لا تتم عملية منح القروض بشكل مباشر بعد تسليم الملف، بل هناك آليات وإجراءات متعددة وطولية، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية والاجتماعية. وتمر بعدة مراحل:

أولا: مرحلة الاستقبال: ويوجد فيها عدة خطوات:

1- **استلام الملف:** فإذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- ✓ طلب خطي.
- ✓ نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.
- ✓ وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- ✓ شهادة عمل أو شهادة أخرى.
- ✓ دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

أما إذا كان الشخص معنويا "مؤسسة" أهم الوثائق المطلوبة هي:

- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- ✓ عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.
- ✓ رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث:

- ❖ النسخة للمالكين بالقروض.
- ❖ نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال
- ❖ نسخة للإدارة العامة

1- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

2- تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

ثانيا: مرحلة الدراسة: تهدف إلى دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1-قائمة مكونة من فقرات لتقديم المؤسسة: الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض "اقتصادية ومالية".

2-دراسة تحليلية: تتم عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات والنتائج).

3-تحديد نوع القرض: يتم على اساس طلب الزبون وملفه.

4-تحديد قيمه القرض: إذا كان المبلغ:

- اقل او يساوي 5 مليون دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- أكثر من 5 مليون وأقل من 20 مليون دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.
- أكثر من 20 مليون دج وأقل من 80 مليون دج الدراسة تتم على مستوى المديرية المركزية.
- أكبر تماما من 80 مليون دج تتم الدراسة على مستوى الإدارة العامة المساعدة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة الملف حيث إذا كان:

- ✓ قرض متوسط او طويل اجل يدفع 10,000 دينار جزائري.
- ✓ قرض قصير الاجل يدفع 5000 دينار جزائري.

ثالثا: مرحله اتخاذ القرار:

1- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.

2- في حالة الموافقة على طلب القرض يقدم البنك له شروط تتعلق بالتمويل وهي:

أ- الضمانات:

- رهن حاضر قبل الاستفادة من القرض مثلا "الرهن العقاري".
- رهن غير حاضر بعد الاستفادة من القرض مثلا "رهن حيازي للعتاد".

ب- الفاتورة.

ت- العتاد.

ث-نسبة تمويل البنك: وهي النسبة التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%.

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت–:

دراسة ملف القرض من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة عن طال القرض وتمر وفق ثلاث مراحل: الدراسة الأولية "التقنية الاقتصادية"، الدراسة المالية، وفي الأخير نتيجة دراسة القرض أي اتخاذ القرار.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض:

لابد قبل القيام بأي خطوة أن نقوم بتقديم معلومات حول هذا المشروع وأيضا معلومات حول القرض المطلوب وهي كالتالي:

أولا: وصف المشروع:

1- **عنوان المشروع:** ملاكو دائرة مدروسة ولاية تيارت.

2- **المساحة:** 38 هكتار

3- **سياق المشروع:** يندرج هذا المشروع في سياق التربية الحيوانية الذي يتمثل نشاطه الرئيسي في اقتناء المعدات الزراعية.

4- استخدامات الأراضي الحالية: الجدول 2-2: يوضح توزيع المساحة الكلية للأرض.

المساحة الكلية (هكتار)	38,40
المساحة الزراعية الصالحة للاستخدام (هكتار)	38,40
المساحة الفعلية المشغولة بالحبوب (هكتار)	20

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية – تيارت –

المروج يحقق إنتاجا من القمح الصلب بقيمة تقديرية 50 قنطار/هكتار مباع بسعر 4500 دج للقنطار الواحد.

5- **التقاليد الزراعية بمنطقة المشروع:** النشاط السائد في منطقة الدراسة هو تربية الأغنام وزراعة الحبوب (القمح والشعير والشوفان).

6- طبيعة المنتجات التي يحتاجها المشروع: الجدول 2-3: يوضح متوسطات الإنتاج.

الإنتاج	حجم الإنتاج السنوي
الشعير	20 قنطار
التبن	80 حزمة في الهكتار الواحد

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية – تيارت –

7- **عدد الموظفين:** القوى العاملة المخصصة لمختلف وظائف المشروع: 3 "غير رسمي".

ثانيا: الجدوى الفنية للمشروع:

1- **تحليل البيانات المناخية:** تتوافق البيانات المناخية مع المناخ القاري للمنطقة (شبه جاف)، ويتراوح متوسط هطول الأمطار السنوي بين 200 إلى 300 ملم، وتتميز البلدية بتغير هطول الأمطار على مدار العام مع درجات حرارة عالية نسبيًا في الصيف. هناك أيضا رياح حارة وجافة في الصيف. وتختلف شدة اتجاه الرياح في البلدة باختلاف الموسم، فهناك غلبة للرياح من القطاع الجنوبي الغربي خلال شهر كانون الثاني.

2- **موارد التربة:** تختلف جودة التربة من منطقة إلى أخرى وكذلك الغطاء النباتي حسب العوامل المناخية بينما تتميز منطقة دراستنا بتربة من الحجر الجيري اللامع، كما أن نفاذية المياه فيها صعبة بعض الشيء مما يشكل بحيرات مائية في الشتاء.

3- **موارد المياه:** بلدية ملاكو لديها منسوب مائي كبير ولكنها عميقة قليلا.

4- نهج البيئة والاستدامة: مكونات المشروع هي مجرد مواد زراعية ليس لها تأثير على البيئة. تكمن استدامة المشروع أولاً وقبل كل شيء في الكفاءة الفنية لمديري المشاريع المستقبلية للتحكم الكامل في معدات التشغيل وكذلك الاقتصاد المحلي والإقليمي.

ثالثا: العمل الذي يتعين القيام به: يريد المزارع أن يزرع الشعير لأن أرضه الزراعية بها إمكانات عالية للشعير (محصول جيد) ولأن الإنتاجية العالية تتطلب حراثة جيدة فيجب توفر معدات زراعية ملائمة وممتازة:

- ❖ جرار من نوع SONALIKAطراز DI75 RX / 2WD مع كابينة.
- ❖ مقطورة 5 طن.
- ❖ خزان 3000 لتر.
- ❖ محراث ذو ثلاثة أقراص
- ❖ غطاء المحاصيل 20/10.
- ❖ آلة بخاخ.
- ❖ آلة حصاد.
- ❖ آلة نثر الأسمدة 800 لتر.
- ❖ مجرفة.

المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع:

في هذه الدراسة تقوم الوكالة البنكية بإجراء تحليل مالي مفصل للميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة المستقبلية، تتضمن هذه الميزانيات معلومات تقديرية عن أصول وخصوم المؤسسة، هذه المعلومات هي بمثابة مدخلات لعملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

ويقوم المكلف بالدراسات في البنك بدراسة الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من قبل الزبون باستعمال وسائل التحليل المالي مثل رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وكذا النسب المالية في مرحلة أولى.

وفي مرحلة ثانية يراقب البنك رقم أعمال الزبون المنجز فعليا ودراسة ملاءته من خلال حركة حسابه لدى البنك حيث يجب أن يكون رقم الأعمال الحقيقي ورقم الأعمال المودع لدى البنك متقاربين.

أولا: عرض للدراسة التحليلية للمستثمر طالب القرض:

جدول 2-4: يوضح الجدول تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي.

معدات الإنتاج	العدد	سعر "وحدوي"	كمية لا تشمل الضريبة	TVA 19%	كمية تشمل الضريبة	تمويل ذاتي	قرض التحدي
جرار SONALIKA DI75 مع كابينة	1	2070000	2070000	393300	2463300	492660	1970640
مقطورة 5 طن	1	315000	315000	59850	374850	74970	299880
خزان 3000 لتر	1	195000	195000	37050	232050	46410	185640
محراث ذو ثلاثة أقراص	1	190000	190000	36100	226100	45220	180880
غطاء المحاصيل 20/10	1	385000	385000	73150	458150	91630	366520
آلة بخاخ	1	185000	185000	35150	220150	44030	176120
آلة حصاد	1	165000	165000	31350	196350	39270	157080
آلة نثر الأسمدة 800 لتر	1	135000	135000	25650	160650	32130	128520
مجرفة	1	245000	245000	46550	291550	58310	233240
المجموع العام		4205000	4205000	714850	4623150	924630	3699120

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية – تيارت –

من خلال جدول تركيبات الاستثمار تبين لنا أن المستفيد من طلب قرض التحدي قصير الأجل كقرض استغلال يستعمل لغرض منه اقتناء معدات زراعية بميلغ إجمالي قدره 4623150,00 دج.

ويمكن إيضاح كيفية تمويل المشروع بالمشاركة بقرض استغلال "التحدي" يسدد على فترات كالآتي:

1- تمويل المشروع يكون عن طريق أموال المستثمر الخاصة بالإضافة الى قرض استغلال "التحدي"

الجدول 2-5: يوضح مخطط التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحي:

المصدر	القيمة المالية دج	النسبة المئوية %
تمويل ذاتي	924360	20
قرض "التحدي"	3698520	80
المبلغ الإجمالي للمشروع	4623150	100

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية – تيارت –

2- يكون سداد القرض على شكل دفعات سنوية تمتد إلى 5 سنوات وبنسبة فائدة 0%.

الجدول 2-6: سداد القرض "قرض التحدي":

	نسبة الفائدة	دفعة السنة 1	دفعة السنة 2	دفعة السنة 3	دفعة السنة 4	دفعة السنة 5
قرض التحدي	**%0**	**739704**	**739704**	**739704**	**739704**	**739704**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية – تيارت –

3- يكون استهلاك مبلغ الاستثمار بشكل متساوي على فترة خمس سنوات كاملة.

الجدول 2-7: يوضح كيفية استهلاك مبلغ الاستثمار:

	مبلغ الاستثمار	فترة الاستهلاك	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
معدات الإنتاج: معدات فلاحية	**4623150**	**5 سنوات**	**924630**	**924630**	**924630**	**924630**	**924630**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية – تيارت –

ثانيا: حساب النتائج المتوقعة للمشروع خلال الخمس سنوات قادمة:

1- الجدول 2-8: يوضح حسابات النتائج المتوقعة:

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
مجموع التكاليف الفلاحية	248800	223920	248800	223920	288800
مجموع التكاليف الحيوانية	925200	872100	2075700	2341500	2696100
رقم الاعمال المداخيل الفلاحية	1800000	1620000	1800000	1620000	1800000
رقم الاعمال المداخيل الحيوانية	2020000	2830000	3645000	5052500	7562500
مجموع المداخيل	3820000	4450000	5445000	6672500	9362500
هامش الربح الاجمالي	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700
العائدات الصافية	1051950-	3174130	8370330	14818910	23892610
المعامل الفعلي	0,905	0,86	0,725	0,68	0,63
العائد الصافي الفعلي	- 952014,75	2729751,80	6068489,25	10076858,80	15052344,30
مجموع العائد الصافي الفعلي	32975429,40				
معدل العائد السنوي	1,29-	1,09	0,89	0,51	0,51

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الوثائق المعطاة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت –

2-حساب بعض المؤشرات من أجل معرفة توجهات المشروع:

أ- حساب مؤشر الربحية: IR

IR= مجموع العائد الفعلي \ مبلغ الاستثمار = 32975429,40 \ 4623150,00 = 7

ومنه نستنتج أنه يتحصل المستثمر على عائد قدره 7دج في كل 1دج قام باستثماره.

ب-حساب فترة استرداد راس المال: DRC

DRC= مبلغ الاستثمار \ متوسط العوائد الفعلية = 4623150,00 \ 6595086 = 0,7

ومنه نستنتج أن موعد استرداد رأس المال يكون بعد سبعة أشهر من انطلاق المشروع.

ثالثا: حساب مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات النسب المالية:

ومن أجل ذلك يجب علينا وضع ميزانيات تقديرية للمشروع خلال سنوات الخمس القادمة.

الجدول 2-9: يوضح الجدول الميزانية المالية التقديرية جانب الأصول للسنوات الخمسة:

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
ميزانية الأصول					
الأراضي	20000000	20000000	20000000	20000000	20000000
الأصول الثابتة	20000000	20000000	20000000	20000000	20000000
قطيع الأغنام	3820000	4450000	5445000	8321400	9362500
الآلات الزراعية	1291150	1291150	1291150	1291150	1291150
معدات النقل	291550	291550	29150	29150	3129580
إجمالي الممتلكات الحالية	5402700	6032700	7027700	9904100	13783230
رأس المال العامل	3841250	719121	756441	989121	404491
إجمالي الأصول	29243950	26751821	27784141	30893221	34187721

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الوثائق المعطاة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت –

الجدول 2-10: يوضح الجدول الميزانية المالية التقديرية جانب الخصوم للسنوات الخمسة:

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
ميزانية الخصوم					
رأس المال الخاص	21049600	21786037	21848237	23664895	24374317
نتائج الدورة	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700
تمويل ذاتي	924630				
قرض التحدي	369852	739704	739704	739704	739704
إجمالي الخصوم	29243950	26751821	27784141	30893221	34187721

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الوثائق المعطاة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تيارت –

أ- **التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:** ويتم هذا التحليل بواسطة حساب:

الجدول 2-11: يوضح كيفية حساب مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأموال الدائمة	21049600	21786037	21848237	23664895	24374317
الأصول الثابتة	20000000	20000000	20000000	20000000	20000000
رأس المال العامل	**أموال دائمة – أصول ثابتة.**			**FR = CP – AF**	
النتائج	1049600	1786037	1848237	3664895	4374317
المتاحات	369852	739704	739704	739704	739704
احتياج رأس المال العامل BFR	**(المخزونات +القيم المحققة) – (ديون قصيرة الأجل – الحسابات البنكية الدائنة).**			**BFR = (S + R) – (DCT- AB)**	
النتائج	-679748	-1046333	-1108533	-2925191	-3624613
الخزينة TR	**رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.**			**TR = FR – BFR**	
النتائج	369852	739704	739704	739704	739704

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

1- رأس المال العامل "FR":

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 2-11 نلاحظ أن:

رأس المال العامل موجب خلال السنوات الخمسة القادمة وفي تحسن مستمر وهذا يدل على أن الأموال ستكون كافية لتمويل الأصول الثابتة وبذلك سيحقق المشروع فائض مالي في السنوات الخمس القادمة، حيث سيمكنه من تمويل احتياجاته المالية الجارية وهذا مؤشر جيد له.

2- احتياج رأس المال العامل "BFR":

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 2-11 نلاحظ أن:

المشروع حقق احتياج رأس المال العامل سالب خلال السنوات الخمسة القادمة وهذا يعني أن الموارد أكبر من الاستخدامات وبالتالي المشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.

3- الخزينة "TR":

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 2-11 نلاحظ أن:

الخزينة موجبة خلال السنوات الخمسة وهذا راجع الى امتلاك المشروع لنسبة جيدة من رأس المال العامل، ومنه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، وهذا مؤشر جيد للمشروع.

ب- التحليل بواسطة النسب المالية:

بعد تحليل مؤشرات التوازن المالي التي كانت نتائجها إيجابية يتم الانتقال إلى تحليل الوضعية المالية للمشروع باحتساب مجموعة من النسب المالية على النحو التالي:

❖ **أولا: نسب الهيكل المالي:**

يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة استقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة. وفيما يلي أهم النسب شائعة الاستخدام بهذا الخصوص:

1- **نسبة تمويل الاستخدامات المستقرة:**

الجدول 2-12: يوضح كيفية حساب نسبة التمويل الدائمة.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأموال الدائمة	21049600	21786037	21848237	23664895	24374317
استخدامات مستقرة	20000000	20000000	20000000	20000000	20000000
العلاقة	**نسبة التمويل الدائمة = الأموال الدائمة \ استخدامات مستقرة.**				
نسبة التمويل الدائمة	1,05	1,08	1,09	1,18	1,21

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة هو أن نسبة التمويل يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من1(الواحد الصحيح)، لأن الاستخدامات المستقرة لابد لها أن تمول بالموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية وتحسب كالآتي:

نسبة التمويل الدائمة = الأموال الدائمة \ استخدامات مستقرة.

وفي حالتنا كانت نتيجة حساب نسبة التمويل الدائمة: أكبر من 1 أي أن الحالة التمويلية للمشروع مستقرة.

2-نسبة الاستقلالية المالية:

الجدول 2-13: يوضح كيفية حساب نسبة الاستدانة.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الديون المالية	739704	739704	739704	739704	739704
موارد الخزينة	-	-	-	-	-
الأموال الخاصة	924630	924630	924630	924630	924630
العلاقة	**نسبة الاستدانة = (الديون المالية + موارد الخزينة) \ الأموال الخاصة.**				
نسبة الاستدانة	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، فإفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المحلل المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

نسبة الاستدانة = (الديون المالية + موارد الخزينة) \ الأموال الخاصة.

وفي حالتنا كانت نتيجة حساب نسبة الاستدانة: 0,8 وهي دلالة على أن المستثمر معتمد بشكل كبير على الاستدانة

3-نسبة: القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية:

الجدول 2-14: يوضح كيفية حساب نسبة القدرة على الوفاء.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الديون المالية	739704	739704	739704	739704	739704
نتائج الدورة	3820000	4450000	5445000	6672500	9362500
مصاريف محسوبة	925200	872100	2075700	2341500	2696100
إيرادات محسوبة	1049600	1786037	1848237	3664895	4374317
العلاقة	**CAF= (نتيجة الدورة + مصاريف محسوبة) – إيرادات محسوبة.**				
القدرة على التمويل الذاتي CAF	3695600	3536063	5672463	5349105	7684283
العلاقة	**نسبة القدرة على الوفاء "بمدة تسديد الديون المالية" = CAF \ الديون المالية.**				
نسبة القدرة على الوفاء	4,99	4,78	7,66	7,23	10,38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

يعتمد المحلل لمالي على هذه النسبة من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي CAF وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم إلا في خدمة الديون المالية أي "لا وجود لتوزيع الأرباح أو إعادة الاستثمار"، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

نسبة القدرة على الوفاء "بمدة تسديد الديون المالية" = CAF \ الديون المالية.

ومن أجل حساب هذه النسبة يجب علينا حساب القدرة على التمويل الذاتي "CAF" ويحسب بالعلاقة التالية:

CAF= (نتيجة الدورة + مصاريف محسوبة) – إيرادات محسوبة.

وفي حالتنا كانت نتيجة حساب نسبة القدرة على الوفاء أكبر من 5 وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لخمسة سنوات قادمة.

ثانيا: نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة الاستخدامات الجارية للمؤسسة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحول إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياسا بتكلفتها، ويعتمد المشخص المالي غالبا على حساب النسب التالية :

1- نسب السيولة العامة" نسبة التداول":

الجدول 2-15: يوضح كيفية حساب نسبة السيولة العامة.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الاستخدامات الجارية	9535500	7043371	8075691	11184771	17317301
الموارد الجارية	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700
العلاقة	**نسبة السيولة العامة = الاستخدامات الجارية \ الموارد الجارية.**				
نسبة السيولة العامة	2,67	1,66	1,55	1,73	1,90

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العالقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الاستخدامات الجارية \ الموارد الجارية.

وفي حالتنا كانت نتيجة حساب نسبة السيولة العامة متجاوزة للواحد وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة.

2- نسبة السيولة السريعة:

الجدول 2-16: يوضح كيفية حساب نسبة السيولة السريعة.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
القيم المحققة	3820000	4450000	5445000	6672500	9362500
القيم الجاهزة	5402700	6032700	7027700	9904100	13783230
الخصوم الجارية	24620800	26012117	27044437	30113475	33448017
العلاقة	**نسبة السيولة السريعة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) \ الخصوم الجارية.**				
نسبة السيولة السريعة	0,37	0,40	0,46	0,55	0.69

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة ومصداقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعالقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) \ الخصوم الجارية.

ولدينا في حالتنا نتيجة حساب نسبة السيولة السريعة كانت محصورة ما بين 0,3 إلى 0,7 وبالتالي هذا مؤشر يعتبر جيد وذلك لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل الى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير.

3- **نسبة السيولة الجاهزة" الفورية":**

الجدول 2-17: يوضح كيفية حساب نسبة السيولة الجاهزة.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
القيم الجاهزة	5402700	6032700	7027700	9904100	13783230
الخصوم الجارية	24620800	26012117	27044437	30113475	33448017
العلاقة	**نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة \ الخصوم الجارية.**				
نسبة السيولة الجاهزة	0,21	0,23	0,25	0,32	0,41

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعالقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة \ الخصوم الجارية.

ولدينا في حالتنا نتيجة حساب نسبة السيولة الجاهزة كانت محصورة ما بين 0,2 حتى 0,5 وهذا دلالة على مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

ثالثا: نسب التسيير "النشاط":

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من رقم الأعمال (المبيعات) أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة.وفيما يلي أهم النسب الشائعة:

1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح):

2- الجدول 2-18: يوضح كيفية حساب نسبة المردودية التجارية.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأرباح الصافية	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700
المبيعات	3820000	4450000	5445000	6672500	9362500
العلاقة	معدل المردودية التجارية = (الأرباح الصافية \ المبيعات) × 100				
نسبة المردودية التجارية	0,93	0,94	0,95	0,96	0,96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العالقة التالية:

معدل المردودية التجارية = (الأرباح الصافية \ المبيعات) × 100

ولدينا في حالتنا معدل المردودية التجارية هو تقريبا 0,95 أي أن المشروع يحقق أرباح.

3- نسبة المردودية المالية (العائد على حق الملكية):

الجدول 2-19: يوضح كيفية حساب نسبة المردودية المالية.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأرباح الصافية	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700
الأموال الخاصة	21049600	21786037	21848237	23664895	24374317
العلاقة	معدل المردودية المالية = (الأرباح الصافية \ الأموال الخاصة) × 100				
نسبة المردودية المالية	0,16	0,19	0,23	0,27	0,37

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العالقة التالية:

معدل المردودية المالية = (الأرباح الصافية \ الأموال الخاصة) × 100

ولدينا في حالتنا المدروسة نسبة المردودية المالية محصورة ما بين 0,16 إلى 0,37 وهذا مؤشر جيد فمعدل الربح الصافي يقارب 37% وهو كاف للمستثمر.

4- نسبة المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول):

5- الجدول 2-20: يوضح كيفية حساب نسبة المردودية الاقتصادية.

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الأرباح الصافية	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700
مجموع الاستخدامات	24748120	22525741	22587941	24404599	23634613
العلاقة	معدل المردودية الاقتصادية = (الأرباح الصافية \ مجموع الاستخدامات) × 100				
نسبة المردودية الاقتصادية	0,14	0,18	0,23	0,26	0,38

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية التقديرية للسنوات الخمسة

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة والجارية من النتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل من خلال العالقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = (الأرباح الصافية \ مجموع الاستخدامات) × 100

ولدينا في حالتنا المدروسة نسبة المردودية الاقتصادية محصور ما بين 0,14 إلى 0,38 وهو مؤشر يوحي بأن المستثمر يتحصل على معدل 38% من كل دينار وظفه في المشروع.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار:

بغية تحسين جودة تقديم المعلومات المالية قامت المؤسسات الجزائرية بانتهاج النظام المحاسبي المالي الجديد بإعداد القوائم المالية والافصاح عنها، وهذا ما ساعد في تحليل تلك القوائم المالية بصورة صادقة وموضوعية، ونتائج تحليل القوائم المالية تفيد كثيرا في معرفة وتحديد نقاط القوة والضعف للمشروع أو المؤسسة الطالبة للقرض مما يسهل على متخذي القرار الاختيار الأمثل للقرارات الائتمانية.

فبعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية "دراسة أولية لطلب القرض" وكذا تحليل المعلومات المحاسبية للميزانيات التقديرية التي أجريت على ملف القرض المقدم من قبل صاحب المشروع للبنك، والتي تم إعادة ترتيبها من أجل تسهيل العملية الحسابية وقراءة التحليلية المستخلصة من دراسة مؤشرات التوازن المالي التي حققت توازن مالي للمشروع، بالإضافة إلى النسب المالية التي أعطت نتائج مقبولة واستقلالية المالية للمشروع، فلا يوجد مانع أو عائق من منح القرض.

وبالتالي قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبول ملف القرض وإعطاء قرض استغلال لهذا المشروع الذي يندرج في سياق التربية الحيوانية والذي يتمثل نشاطه الرئيسي في اقتناء المعدات الزراعية.

وبعد قرار منح القرض من قبل البنك للمشروع قام البنك بفرض ضمانات بنكية على المستثمر والذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استيفاء كل الشروط من الجانبين وتبقى فقط عملية متابعة تسديد القرض من طرف البنك من أجل عدم الوقوع في خطر عدم التسديد.

خلاصة الفصل:

بينت لنا الدراسة الميدانية أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤسسة مالية تتعامل بالقروض عن طريق جمع الفوائض المالية الزائدة في شكل أوعية ادخارية وتقدمها في شكل قروض والتي تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها هذا البنك كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر, وبغية تجنب هذه المخاطر يجب أن يكون قرار منح القروض صائبا لهذا تم تسليط الضوء على الكثير من العناصر التي يهتم بها متخذي القرار داخل البنك من أجل الوصول الى القرار الائتماني النهائي ومن بين هذه العناصر نجد الضمانات، حيث يقوم البنك بطلبها في ملف القرض وتعتبر إلزامية من اجل ضمان القرض و عدم الوقوع في خطر عدم التسديد، وهو الأمر الذي يتخوف منه البنك .بالإضافة إلى الدارسة التحليلية المالية للملف الخاص بطلب القرض، التي تعتمد أساسا على الوسيلة الجوهرية وهي التحليل المالي، وذلك بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من خلال العملية الحسابية والتحليلية للمعلومات الخاصة بالقوائم المالية، ومن ثم إعطاء قرار منح القرض أو عدمه على هذا الأساس.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث، لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولقد احتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول.

فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. وعمليات الاقتراض للعملاء لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشاريعهم، وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحها، لهذا فان اتخاذ قرارات منحها من طرف البنوك يعتبر من أكثر القرارات تعقيدا وحساسية نظرا لما يصاحبها من مخاطر كبيرة، وعليه فان المكلفين باتخاذ هذه القرارات يجب أن يتميزوا بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل فعليهم أن يقوموا بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باستخدام وسائل وسبل وتقنيات حديثة تضمن اتخاذ القرارات الصحيحة, ومن بين هذه الوسائل هنالك ما يسمى بعملية التحليل المالي للكشف عن الوضع المالي للعميل طالب القرض ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في آجالها، بالاستعانة في ذلك على أدوات التحليل المالي ثم تبيان القرار حول منح القروض من عدمها على ضوء نتائج هذا التحليل .

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع وصلنا الى ما يلي:

1- النتائج:

- ❖ يعتبر التحليل المالي أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة سواءً من حيث التمويل الداخلي والخارجي أو التوسع في العمل وغيرها من القرارات الأخرى المختلفة.
- ❖ التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها من طرف المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة في اتخاذ القرارات، حيث يساعد البنوك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض.
- ❖ تساهم البنوك التجارية وبفاعلية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي بحاجة إلى تمويل عن طريق القروض
- ❖ يتم تركيب ودراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لكل حالات طلبات القروض المقدمة للبنك، فدراسة أي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتقدير الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض، والتوصل فيما إذا كان بإمكانه منح هذا القرض او امتناعه.

2- **اختبار الفرضيات:**

- ✓ **الفرضية الأولى:** والتي نصت على أن التحليل المالي أداة جد فعالة تساعد البنك على معرفة الحالة المالية الحقيقية لطالب القرض حيث يبين نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل انتهاج سياسة مالية معينة، وهي فرضية صحيحة حيث أن التحليل المالي يعتبر أداة جوهرية في معرفة الحالة المالية الحقيقية للمؤسسة المقترضة.
- ✓ **الفرضية الثانية:** والتي ذكر فيها بأن التحليل المالي يبين الوضعية المالية وكذلك يبين الاختلالات والتوازنات المالية التي تواجه المؤسسات المالية، كما له دور أيضا في تحقيق المردودية وتحسين السيولة، وهي فرضية صحيحة لأنه يتم التعرف على الاختلالات والتوازنات المالية عن طريق التحليل المالي.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** والتي كان محتواها أنه هنالك العديد من أنواع القروض البنكية فمنها الزراعية ومنها العقارية وغيرها الكثير تختلف إجراءات منحها من بنك الى آخر، وهي نظرية صحيحة لأن البنوك التجارية هي الملجأ الأمثل للحصول على القرض بمختلف أنواعه، كقروض الاستغلال وقروض الاستثمار وغيرها من القروض المختلفة الأخرى.
- ✓ **الفرضية الرابعة:** والتي جاء فحواها على أن التحليل المالي يعتبر الأداة الأساسية في منح القروض من طرف البنك، وهي فرضية صحيحة لأن التحليل المالي للقوائم المالية يعتبر أحد أهم الأدوات التي تستخدمها من طرف المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة في اتخاذ قرارات منح القروض.

3- **الاقتراحات:** على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:

- على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة.
- ضرورة دراسة ملفات الائتمان دراسة تفصيلية قبل منح الائتمان.
- التأكد من مدى صحة ومصداقية القوائم الدلالية المقدمة من طرف العملاء.
- الحرص على أن تكون القروض الممنوحة موجهة للمشاريع ذات أولوية والتي تخدم الاقتصاد الوطني.

4- **آفاق الدراسة:** من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة ظهرت لنا بعض المواضيع الأخرى التي تستدعي البحث فيها مستقبلا وهي كالآتي:

- أهمية الطرق الحديثة للتحليل المالي في صياغة وصنع قرارات الائتمان.
- دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- نعيم نصر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، ط1، دار البداية للنشر، الأردن, 2012.

2- عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن, 2008.

3- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، إثراء للنشر، الأردن, 2009.

4- أبو القاسم محمد، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار المستقبل للنشر، الأردن, 2000.

5- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار أجنادين للنشر، الأردن, 2006.

6- منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر، الأردن, 2008.

7- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة للنشر، الأردن, 2013.

8- نبيل بوفليج، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2020.

9- براهيم رفافة، مدخل لمالية المؤسسة، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر, 2022.

10- مبارك لسول، التسيير المالي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2012،

11- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر, 2013.

12- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، ط1، دار المعتز، الأردن , 2015.

13- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1، الدار الجامعية، مصر, 2000.

14- محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، ط1، الدار الجامعية، مصر, 1989.

II. الأطروحات والرسائل (المذكرات):

1- عادل نايف وخالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، الكويت, 2015.

2- عون الله سعاد، القرض المصغر في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، الجزائر, 2006.

III. المجلات الدورية:

1- مختاري فتيحة، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، جامعة بشار، العدد 4, 2020.

2- سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50, 2022.

3- فضيلة بوطورة، مراحل تطبيق إعادة هندسة العمليات، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، العدد السادس, 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Jean Pierre Thibout, le diagnostic de l'entreprise, 1er édition IMP, sidifore, France, 1989.

2- Michelle de morgues, la monnaie system financier et théorie monétaire, 3eme Edition, économico, paris, France, 1993.

3- M.millert, Les garanties bancaires, clé édition, France, 2007.

الملاحق

الملحق 01:

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

Développement d' Exploitations Agricoles et d'élevage

Fiche de Synthèse du projet

1. Identification de l'investisseur:

Nom : [redacted]

Prénom : [redacted] Fils de : MHAMED

Né le [redacted] à TEGDEMT/TIARET

N° Mob : [redacted]

Description du l'exploitation

Wilaya: TIARET
Commune: MELLAKOU
Daïra : MEDROUSSA
Superficie : 38HA40ARE
Statut juridique : Exploitation agricole individuelle (domaine privé de l'état)
Ressource :... .....néant.....
Matériels : .....néant.....
Construction : .....néant.....
Electricité : .....néant.....
Arboriculture : .....néant.....

2. Consistance du Projet (Intitulé du projet):

Tracteur SONALIKA DI75 RX/2WD avec cabine
Remorque 5T
Citerne 3000L GLV
Charrue 3 disques
Cover croop 10/20
Pulvérisateur
Faucheuse
Epandeur d'engrais 800L
Râteau

3. Evaluation financière :

Source	**Montant**	%
Autofinancement	924 630	20
Crédit ELTAHADI	3 698 520	80
Montan global de projet	**4 623 150**	**100**

[redacted]

الملحق 02:

1. Données générales du projet

1-1.Identification de l'exploitant

Nom :

Prénom : Fils de : M'HAMED

Date de Naissance : à TEGDEMT/TIARET

Adresse de l'exploitant : CITE AOUAD BAGHDAD , SOUGEUR

N° Mob :

1.2. Description de l'exploitation

Adresse de l'exploitation :MELLAKOU

Commune de MELLAKOU, Daïra de MEDROUSSA , W TIARET

Lieu-dit BERBAT

Superficie : 38HA 40ARE

1.3. Description du projet

1.3.1. Localisation de l'exploitation

Administrativement la commune de MELLAKOU localise dans la wilaya de Tiaret à une distance d'environ 17km du chef-lieu de wilaya.

1.3.2. Consistance du projet

Ce projet se dimensionne dans un contexte élevage dont l'activité principal est de l'acquisition du matériels agricoles

1.3.3. Occupation actuelle des sols

Surface totale (ha)	38,40
Surface agricole utile (ha)	38,40
Surface réelle occupée par les céréales (ha)	20

Le promoteur atteint une production de blé dur d'une valeur estimé à 50Qx/ha vendu aux prix de4500DA/Qx

1.3.4. Les traditions agricoles de la zone d'étude

L'activité dominante de la zone d'étude est de l'élevage ovin et la céréaliculture (blé, orge , avoine)

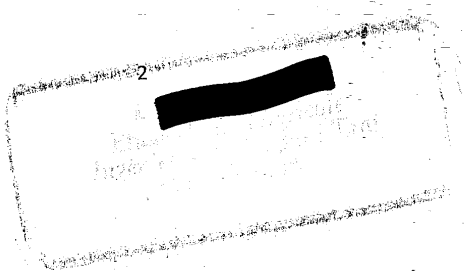

الملحق 03:

5. Evaluation financière du projet

5.1. Les investissements

Désignation	Nombre	Prix unitaire	Montant HT	TVA 19%	Montant en TTC	Auto financement
1-Equipement de production						
Tracteur SONALIKA DI75 RX/2WD avec cabine	1	2070000,00	2070000,00	393300,00	2463300,00	492660,00
Remorque 5T	1	315000,00	315000,00	59850,00	374850,00	74970,00
Citerne 3000L GLV	1	195000,00	195000,00	37050,00	232050,00	46410,00
Charrue 3 disques	1	190000,00	190000,00	36100,00	226100,00	45220,00
Cover croop 10/20	1	385000,00	385000,00	73150,00	458150,00	91630,00
Pulvérisateur	1	185000,00	185000,00	35150,00	220150,00	44030,00
Faucheuse	1	165000,00	165000,00	31350,00	196350,00	39270,00
Epandeur d'engrais 800L	1	135000,00	135000,00	25650,00	160650,00	32130,00
Râteau	1	245000,00	245000,00	46550,00	291550,00	58310,00
TOTAL GLOBAL			**4205000,00**	**714850,00**	**4623150,00**	**924630,00**

Le montant d'investissement de l'acquisition de matériels agricole **4 623 150,00DA**

5.2. Les charges d'exploitation

5.2.1. végétal

Production	Année 1	Année 2	Année 3	Année4	Année5
Culture	**blé dur**	**blé dur**	**blé dur**	**blé dur**	**blé dur**
Surface en ha	20,00	18,00	20,00	18,00	20,00
Engrais/ha	3640,00	3640,00	3640,00	3640,00	3640,00
Phytosanitaire et Desh/ha	1000,00	1000,00	1000,00	1000,00	1000,00
Semences/ha	4500,00	4500,00	4500,00	4500,00	4500,00
Travaux entreprises	500,00	500,00	500,00	500,00	500,00
MO saisonnière	800,00	800,00	800,00	800,00	800,00
Divers/ha (location)	2000,00	2000,00	2000,00	2000,00	2000,00
Total des charges /ha	12440,00	12440,00	12440,00	12440,00	14440,00
Total des charges/culture	**248800,00**	**223920,00**	**248800,00**	**223920,00**	**288800,00**

الملحق 04:

5.2.2 animal

Année	Désignation	Nombre	Prix unitaire	Montant
1er année	Aliment	168Qx	3500	588000
	Fourrage	84te	300	25200
	Produit vétérinaire	60T	700	56000
	Assurance	60T	500	40000
	Ouvrier	1	216000	216000
Total				**925200**
2eme année	Aliment	252Qx	3500	441000
	Fourrage	126botte	300	47100
	Produit vétérinaire	120T	700	84000
	Assurance	120T	500	60000
	Ouvrier	1	240000	240000
Total				**872100**
3eme année	Aliment	378Qx	3500	1323000
	Fourrage	189botte	300	56700
	Produit vétérinaire	180T	700	126000
	Assurance	180T	500	90000
	Ouvrier	2	240000	480000
Total				**2075700**
4eme année	Aliment	441x	3500	1543500
	Fourrage	220botte	300	66000
	Produit vétérinaire	210T	700	147000
	Assurance	210T	500	105000
	Ouvrier	2	240000	480000
Total				**2341500**
5eme année	Aliment	525Qx	3500	1837500
	Fourrage	262botte	300	78600
	Produit vétérinaire	250T	700	175000
	Assurance	250T	500	125000
	Ouvrier	2	240000	480000
Total				**2696100**

Une tête de cheptel ovin consomme 1Kg/jour d'aliment et ½ botte de fourrage /jour avec une évaluation de sept mois

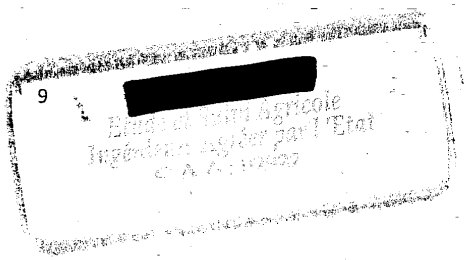

الملحق 05:

5.3. Le chiffre d'affaire

5.3.1. Production végétal (céréales)

Année	Facteurs de production céréales/année					
	Désignation	Nombre d'héctar	Production/ha aproximative	Production total	Prix unitaire	Montant
1ere année	Semence Blé dur	20	20Qx	400	4500	1800000
Total						**1800000**
2me année	Semence Blé dur	18	20Qx	360	4500	1620000
Total						**1620000**
3eme année	Semence Blé dur	20	20Qx	400	4500	1800000
Total						**1800000**
4eme année	Semence Blé dur	18	20Qx	360	4500	1620000
Total						**1620000**
5eme année	Semence Blé dur	20	20Qx	400	4500	1800000
Total						**1800000**

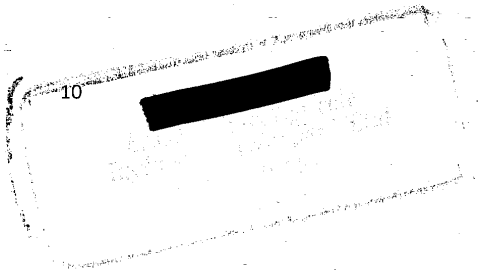

الملحق 06:

5.3.1.Production animal (cheptel ovin)

	Type d'élevage	Effect.	Production			CA Prévisionnel
			Tondaison	Bélier. ante	Prix.vente	
1ere a année	Ovin	80		50	40 000	2000000
	laine	80	80	/	250	20 000
	s/ total1	/	/		/	**2 020 000**
2eme	Ovin	120		70	40 000	2800000
	laine	120	120	/	250	30 000
	s/ total2	/	/		/	**2 830 000**
3eme	Ovin	180		90	40 000	3600000
	laine	180	250	/	250	45 000
	s/ total3	/	/		/	**3 645 000**
4eme	Ovin	210		100	50 000	5000000
	laine	210	250	/	250	52 500
	s/ total2	/	/		/	**5 052 500**
5eme année	Ovin	250		150	50 000	7500000
	laine	250	250	/	250	62 500
	s/ total2	/	/		/	**7 562 500**
	s/ total2	/	/		/	**7 562 500**
5eme année	laine	250	250	/	250	62 500
	s/ total2	/	/		/	**7 562 500**

Calcule de la marge brute

Désignation	1ere année	2eme année	3eme année	4eme année	5eme année
Recette	3820000	4450000	5445000	6672500	9362500
Dépenses	248800	223920	248800	223920	288800
Excedent	3571200	4226080	5196200	6448580	9073700

D'après le tableau on observe qu'il ya une augmentation de l'excèdent brute de la 1ere année d'une valeur estimé de 3571200 une valeur 9073700à la 5eme année

5.5.-Indice de profitabilité :

$$IR = \frac{\sum \text{Flux actualisés}}{\text{Investissements}} = \frac{32975429,40}{4\ 623\ 150}$$

IR =7

Cet indice nous indique que pour chaque dinars investi on obtient un gain de 7**DA** .

5.6. Délai de récupération des capitaux

$$DRC = \frac{\text{Investissements}}{\text{Moyenne de flux actualisés}} = \frac{4\ 623\ 150}{6\ 595\ 086}$$

DRC= 0,7

La récupération des capitaux investis se fera après septe mois

5.7. Montage financier:

Source	**Montant**	%
Autofinancement	924 630	20
Crédit ELTAHADI	3 698 520	80
Montan global de projet	**4 623 150**	**100**

5.8. Echéancier de remboursement et amortissement des investissements

Désignation	Valeur	Taux d'interêt	duré de rembours	Année1	Année2	Année3	Année4	Année5
Crédit TAHADI	3698520	0%	3ans	739704	739704	739704	739704	739704
Total	3698520			739704	739704	739704	739704	739704

5.9. Les amortissements

Désignation	valeur	durée d'amorti-ssement	Année1	Année2	Année3	Année4	Année5
1-Equipement de production							
Matériel agricole	4623150	5	924630	924630	924630	924630	924630
Total	4623150		924630	924630	924630	924630	924630

5.10. Les résultats prévisionnels de l'exploitation

5.10.1. Tableau des comptes des résultats (TCR)

Rubrique	Année					
	0	1	2	3	4	5
*Recette d'exploitation		3820000,00	3640000,00	5445000,00	5862500,00	9362500,00
*Dépense d'exploitation		248800,00	111960,00	248800,00	111960,00	288800,00
***Résultat brut d'exploitation**		3571200,00	3528040,00	5196200,00	5750540,00	9073700,00
*Remboursement TAHADI			1577964,96	1577964,96	1577964,96	
*Amortissements		1972456,20	1972456,20	1972456,20	1972456,20	1972456,20
*bénifice d'exploitatuin		357120,00	352804,00	6235440,00	7188175,00	11795810,00
*Imopts		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
*Bénifice après impôt,		357120,00	352804,00	6235440,00	7188175,00	11795810,00
Capacité maximal d'autofinancement		357121,50	529206,00	9353160,00	8625810,00	14154972,00
Cumul des capacité maximal d'autofinancement		357121,50	886327,50	10239487,50	18865297,50	33020269,50

la capacité maximal d'autofinancement entre e 357121,50DA la première année pour et 18202111,70 dans la cinquième année.

5.10. Bilant d'exploitation

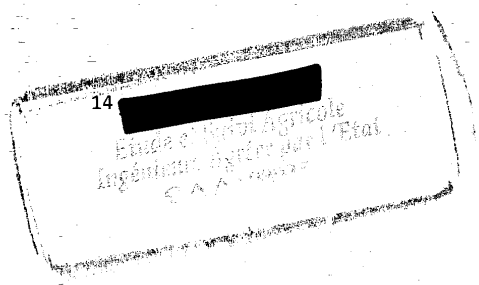

الملحق 09:

Rubrique	Année/montant				
Bilan actif	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Terrains	20000000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
Total immobilisation	20000000,00	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
Cheptel ovin	3 820 000	4 450 000	5 445 000	8 321 400	9 362 500
Matériels agricole	1291150,00	1 291 150	1 291 150	1 291 150	1 291 150
véhicule utilitaire	291550,00	291 550	291 550	291 550	3 129 580
Total actif circulant	5402700,00	6032700,00	7027700,00	9904100,00	13783230,00
fond de roulement	3 841 250	719 121	756 441	989 121	404 491
TOTAL ACTIF	29 243 950	26 751 821	27 784 141	30 893 221	34 187 721
Bilan passif					
Capitaux propres	21 049 600	21 786 037	21 848 237	23 664 895	24 374 317
Résultat d'exercice	3 571 200	4 226 080	5 196 200	6 448 580	9 073 700
Autofinancement	924 630				
crédit ELTAHADI	3 698 520	739 704	739 704	739 704	739 704
TOTAL PASSIF	29 243 950	26 751 821	27 784 141	30 893 221	34 187 721

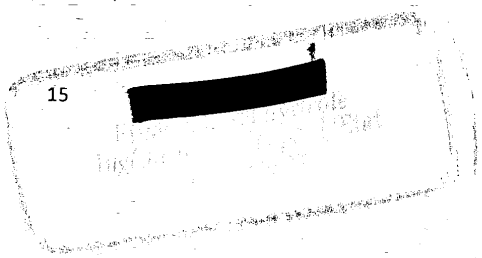

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لأدوات التحليل المالي حيث يسعى هذا البنك لاتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء قيامه بعمليات الإقراض، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة و التي شكلت الاطار النظري للدراسة ، أما الاطار العلمي فقد قمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وقد توصلنا في الدراسة الى النتائج التالية : بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت– يطبق التحليل المالي في بعض جوانبه خاصة جانب اتخاذ القرارات الائتمانية, يتم تركيب ودراسة أي ملف قرض داخل الوكالة على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لكل حالات طلبات القروض المقدمة للبنك، فدراسة أي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتقدير الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض، والتوصل فيما إذا كان بإمكانه منح هذا القرض او امتناعه.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القروض، بنك الفلاحة والتنمية الريفة.

The summery :

The study aims to find out the extent to which the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) applies financial analysis tools, as this bank seeks to make rational financial decisions, especially during its lending operations , and to achieve the objectives of the study, we relied on the relevant literature and previous studies, which formed the theoretical framework of the study, and for the Scientific framework We have used the descriptive and analytical approach so we have reached to the following results in the study : The Bank of Agriculture and Rural Development – Tiaret Agency – applies financial analysis in some aspects, especially the aspect of credit decision-making . The study of any file requires a set of financial analysis techniques that allow estimating the financial and economic situation of the institution requesting the loan, and to determine whether it can grant or withhold this loan.

Keywords : financial analysis, loans, Bank of Agriculture and Rural Development.